كنز السَّعادةِ في كلمةِ الشَّهادةِ لشهاب الدِّين الأَشموني

أحمد بن مُحمَّد بن منصورٍ الحنفي النحوي

المُتوفَّى سنةَ ٨٠٩ هـ/١٤٠٧م

(وهو غير الأشموني المعروف شارح الألفية المتوفى سنة ٩٠٠هـ/١٤٩٥م)

حقَّقه ودرسه

د. محمَّد بن علي بن محمَّد العَمري

أستاذ النحو وأصوله المشارك بقسم اللغة العربية

في جامعة الملك خالد بأبها

ملخص البحث:

هذا البحث تحقيقٌ ودراسةٌ لكتاب (كنـز السعادة في كلمة الشهادة) لشهاب الدين أحمد بن محمد بن منصور الأشموني، المتوفى سنة ٨٠٩هـ/ ١٤٠٧م، تكمن أهميته في خمسة أمورٍ، هي:

- أنَّ مؤلفه كان قارئًا لكتب السنَّة في مجالس الحافظ العراقي، الذي أخذ عنه جميع الـمُـحَدِّثين في القرن الثامن الهجري سند روايتها، ومنهم ابن حجر العسقلاني، أشهر المحدِّثين من القرن الثامن إلى زمننا هذا.
- أنَّه الأثر الوحيد الباقي لهذا العالم الجليل، الذي لم تنصفه كتب التراجم، إذ جاءت ترجمته عندهم مقتضبةً في أسطرٍ معدودةٍ، على الرغم من مكانته العلمية والمهارية العالية.
- أنه تفرَّد من بين جميع ما أُلِّفَ في كلمة الشهادة بدراستها في ثلاثة مستوياتٍ (المفردة، التركيب، الدِّلالة)، ولا أعلم له نظيرًا في ذلك.
- أنه تميَّز عن جميع ما أُلِّف في موضوعه في اختيار المادة العلمية، وتقسيمها، وطريقة عرضها.
- أنَّ فيه إضافاتٍ علميةً لم أجدها في غيره.

وقد خلص هذا البحث بفضل الله تعالى إلى: إخراجِ هذا الكتاب القيِّم، وتحقيقِ ما فيه من فوائد، حسب أصول التحقيق المعروفة، وتقديم تعريفٍ بمؤلِّفه هو الأوفى حتى الآن، مبنيٍّ على شذراتٍ عنه، جاءت متفرِّقةً في الكتب المطبوعة والمخطوطة، ودراسةٍ كاشفةٍ للكتاب، تعرِّفه وتبيِّن قيمتَه العلمية.

الكلمات الدالة: كلمة الشهادة، لا إله إلا الله، الأشموني، لفظ الجلالة، كنز السعادة.

Abstract

This research is verification and examination of a book titled Kanzul-Saadaah Fi Kalimat Ash-Shahadah by Shihabud-Din Ahmad Bin Muhammad Bin Mansour Al-Ashmoni, who died in 809 H. \ 1407 A. D. The significance of the book lies in five issue as follows:

- The author of this book used to read Sunnah Scriptures in the sessions delivered by Al-Hafiz Al-Iraqi, from whom all Hadith narrators took the chain of authorities on the narrations related by him during the eighth Hijra century, including Ibn Hajar Al-Asqalani , who is considered the most famous among all narrators from the eighth century until now.
- This book is the only tradition left by this honorable scholar, and to which none of the biography books has given fair attention. His biography was only mentioned curtly, in few lines, by biographers, despite his great scholastic and sophisticated status.
- This book stands alone among all what have been compiled about the word of Shahaadah (bearing witness that there is no god but Allah, and that Muhammad (pbuh) is the Messenger of Allah). It examines the word of Shahaadah on three levels: the word level, the structure level and the connotation level. I know of no book which is equivalent for this book.
- This book is unique from all what have been compiled in the same area for three issues: the choice of its scientific material, the method it is distributed and the way it is displayed.
- This book contains scientific additions which I did not find in any other book.

Thanks to Allah, the Al-Mighty, this research was concluded by compiling this valuable book, and verifying its benefits according the known principles of verification. It also presented an introduction of its author which is considered the most comprehensive until now, and which is based on different miscellaneous information about him. These different miscellaneous information about the author were scattered in different printed and scripted books. This is in addition to a pilot study which introduces the book and demonstrates its scientific value.

Keywords: Kalimat Ash-Shahaadah (the word of witness), La Ilahaa Illa Allah (there is no god but Allah), Al-Ashmoni, Lafz Algalalah (the word Allah), Kanz Al-Saadah (the treasure of happiness).

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله، وبعد:

فهذا كتابٌ صغير الحجم، عظيم الفائدة والنَّفع، اسمه (كنز السَّعادة في كلمة الشَّهادة) لشهاب الدين أحمد بن محمد الأشموني، المتوفى سنة ٨٠٩هـ/ ١٤٠٧م، تكمن أهميته في أمورٍ، هي:

١. أنَّ مؤلفه بلغ منزلةً من التمكُّن في اللُّغة علمًا وأداءً، قدَّمته ليقرأ كتب السُّنَّة في مجالس الحافظ العراقي، الذي ارتحل إليه طلاب سند الصحاح من جميع أقطار العالم الإسلامي في القرن الثامن الهجري، ومنهم تلميذه ابن حجر العسقلاني، فكان الأشموني يقرأ، ويأخذ النَّاس السند بالسَّماع منه في حضرة العراقي. ومع ذلك ظل الأشموني، رحمه الله، غائبًا عن الدَّرس؛ لأنَّ كتب التراجم لم تنصفه، فذكرته في أسطرٍ معدودةٍ؛ ولأن كتبه التي ألَّفها في اللُّغة لم تظهر.

٢. أنَّ هذا الكتاب هو الأثر الوحيد الذي رأى النُّور حتى الآن من بين مؤلَّفات صاحبه القليلة.

٣. أنَّه تفرَّد من بين جميع ما أُلِّفَ في كلمة الشهادة بدراستها في ثلاثة مستوياتٍ: (المفردة، التركيب، الدِّلالة)، ولا أعلم له نظيرًا في ذلك، وتفرَّد في اختيار المادة العلميَّة، وتقسيمها، وطريقة عرضها، واشتمل على إضافاتٍ علميةٍ لم أجدها في غيره.

لذلك حقَّقت هذا الكتاب، حين وقعت على مخطوطةٍ نادرةٍ لـه، في المدينـة المنـورة، لم أجد لها ثانيةً في العالم، وسرت في تحقيقها على ما نهجه لنـا علماؤنـا في التَّحقيـق مـن ضـبطٍ للنَّص، وتوثيقٍ للنُّقـول مـن مصـادرها العاليـة قـدر الاسـتطاعة، ونسـبةٍ لـلآراء، وتعريـفٍ بالأعلام، وتخريجٍ للشَّواهد والقراءات، وتوضيحٍ للغوامض والمشكلات، وما لا بدَّ منـه مـن تعليقاتٍ وإضافاتٍ، مع وصفٍ للنُّسخةِ، وإرفاق نماذجَ منهـا، إلا أنـي لم أصـنع لـه فهـارس كاشفة؛ لصغر الكتاب، ولضيق المساحة المتاحـة للنشـر في المجلـة، فأمـا منهجـي في الهـوامش

والتوثيق فالتزمت فيه بشرط المجلة، فجمعت الهوامش كلها في آخر البحث، ووثقت باسم المؤلف إن لم يكن له إلا كتاب واحد في مصادري، وباسم المؤلف واسم الكتاب إن كان له غير كتاب.

ثم درست الكتاب في مبحثين، تحدثت في الأول منهما عن سيرة المؤلف ومنزلته العلمية، فظفرت بمبحثٍ هو الأوفى عنه، مجموعٍ من شذراتٍ متفرقةٍ، وقعت عليها، بعد أن بلغت الجهد واستفرغت الطاقة في تتبُّع كلِّ سبيلٍ قد يفضي إلى معلومةٍ عنه. وتحدثت في المبحث الثاني عن الكتاب: عنوانه، ونسبته، وموضوعه، وبنيته، ومادته العلمية، ومنهجه، والإضافات العلمية فيه، وما ظهر لي من المآخذ عليه.

أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا، على ما فيه من قصورٍ هو من لوازم كلِّ مخلوقٍ، خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعل مؤلِّف هذا الكتاب وناسخه ومحقِّقه وقارئه ممَّن يفوز بكنـز السَّعادة في الدنيا والآخرة، إنه هو الجواد الكريم البر الرؤوف الرحيم.

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول

(المؤلِّف) سيرته ومنزلته العلمية

لا تسعفنا المصادر[١] التي ترجمت للشِّهاب الأشموني إلا بمعلوماتٍ يسيرةٍ، لا تكفي لبناء تصوُّرٍ واضحٍ عن سيرته ومنزلته العلمية، وكلُّ ما كتبه عنه أصحاب التراجم هو نقلٌ لكلامٍ مقتضبٍ عنه، لاثنين من معاصريه، هما: المقريزي، الذي قال إنه صحبه سنين، وابن حجر العسقلاني الذي عدَّه في شيوخه، وقد نقَّبت طويلًا في الكتب، وتتبَّعت كلَّ طريق محتملٍ إلى معرفة شيءٍ عنه، فظفرت بما يأتي:

أولاً: اسمه:

أحمد بن محمد بن منصور بن عبدالله، شهاب الدِّين، الأشموني الحنفي النحوي القاهري، ولا خلاف في اسمه، فأمَّا ما وقع من ابن حجرٍ، من إثبات اسمه مرَّةً (أحمد بن محمد بن منصور)[٢] ومرَّةً (أحمد بن منصور)[٣] فلا دليل فيه على وقوع الخلاف في نسبه؛ لأنَّ السَّخاوي قال "وقرأته بخطِّه نفسه بإثبات محمد"[٤]؛ ولأنَّ المقريزي أثبت (محمدًا) في نسبه، وقد نصَّ على أنه صحبه سنين، والظاهر، والله أعلم، أنَّه غلب عليه في حياته نسبته إلى جدِّه (منصور)؛ فترجم له ابن حجر في (أحمد بن محمد)، ونبَّه إليه في (أحمد بن منصور) فقال " تقدم في أحمد بن محمد بن منصور"[٥]، وقد تابع السَّخاوي شيخه ابن حجر، فذكر الأشموني في الموضعين، إلا أنه عكس فأثبت ترجمته في (أحمد بن منصور) وقدم التنبيه إلى ذلك في (أحمد بن محمد)[٦].

ثانياً: مولده:

لم أجد نصًّا على تاريخ ولادته أو مكانها عند أحد، إلا أنهم أجمعوا على أنَّه مات سنة ٨٠٩هـ، ونصَّ صاحبه المقريزي على أنَّه توفي "عن نحو ستين سنةً"[٧]، ثم نصَّ ابن تغري بردي على أنَّه مات "عن ستين سنةً"[٨]، وبناء عليه يكون قد ولد سنة ٧٤٩هـ أو قريبًا منها،

قبلها بقليلٍ أو بعدها بقليلٍ. أمَّا مكان ولادته فأظنّ أنَّه ولد في (أَشمون)؛ ولذلك نسب إليها عند جميع من ترجم له.

ثالثاً: طلبه العلم:

يظهر من قول السَّخاوي في ترجمته للأشموني "الشِّهاب الأشموني، ثم القاهري"[٩] أنـه بدأ طلبه للعلم في أشمون، ثم انتقل إلى القاهرة، ولم أجد غير هذه الإشارة، أمَّا العلـوم الـتي طلبها فقال ابن حجر إنَّه كان "مشاركًا في الفنون"[١٠]، وقال ابن تغري بردي إنَّ له "مشـاركةً في عدَّة علومٍ"[١١]، وقد وجدت النصَّ على العلوم الآتية:

- الفقه: قال المقريزي "شارك في الفقه"[١٢]، وقال ابن تغري بردي "كان فقيهًا فاضلًا"[١٣]، وسيأتي الحديث عن مذهبه الفقهي.
- الحديث: قال ابن حجر "كان يقرأ على شيخنا العراقي في كلِّ سنةٍ من رمضان"[١٤]، وسيأتي بعد قليلٍ الحديث عن قراءته كتب السُّنَّة في مجالس الحافظ العراقي، وأخذ كبار المحدِّثين في عصره، كابن حجرٍ، وبدر الدِّين العيني وغيرهما، السند عن العراقي سماعًا بقراءته، وقد عقَّب السَّخاوي على نصِّ ابن حجرٍ السابق بقوله: "ومما قرأه على العراقي... صحيح البخاري ومسلمٍ"[١٥].
- العربية: قال المقريزي "برع في النَّحو، وصنَّف فيه"[١٦]، وقال ابن حجر "كان فاضلًا في العربية، مشاركًا في الفنون"[١٧]، وقال ابن تغري بردي "كان بارعًا في النحو، له فيه تصانيف جيِّدةٌ"[١٨]، ويبدو أن النَّحو هو أخصُّ علومه، لذلك وُصف بالبراعة والفضل فيه، وبالمشاركة في غيره، ونسب إليه فوصف بـ (النحوي) عند جميع من ترجم له، ومؤلَّفاته المذكورة عندهم له كلُّها في النَّحو، كما سيأتي.

وفضله في العربية لم يأت من إتقان علومها، خاصَّةً النَّحو، فحسب، بل كانت له مهاراتٌ لغويةٌ متعدِّدةٌ، منها:

- الإنشاء الأدبي: قال المقريزي "كان يقول الشِّعر الجيِّد"[١٩]، وقال ابن تغري بـردي "كانـت لـه يدٌ طولى في النَّظم والنَّثر، ومعرفةٌ تامَّة بالأدبيَّات"[٢٠].

- النَّظم العلمي: ذكر جميع من ترجم له أنَّ له منظومةً في النَّحو، قال ابن حجر إنَّه "آذن فيها بعلوٍّ قدره في الفنِّ"[٢١]، وسيأتي الحديث عنها في مؤلفاته.
- الخطُّ العربي: قال السَّخاوي: "وكَتَبَ الخطَّ المنسوب"[٢٢]، والخطُّ المنسوب هو ستة أنواعٍ من الخطوط، وُضِعَت في بدايات القرن الرَّابع الهجري، هي: الثُّلث، والرَّيحان، والتَّوقيع، والمحقَّق، والبديع، والرِّقاع، ومرَّت بمراحلَ من التَّطوير، في ظلِّ تنافس مصر والعراق في الاهتمام بالخطِّ العربي على مرِّ القرون[٢٣].
- القراءة الجهريَّة: كان الأشموني يقرأ كتب السُّنَّة في مجالس الحافظ العراقي، ليأخذها الحاضرون من طلاب السند عن العراقي بقراءته، ولا شكَّ أنه لم يُقدَّم للقراءة في هذه المجالس إلا وقد برع في إتقان قراءة النُّصوص ضبطًا وأداءً، مع جهارةٍ في الصَّوت، وحُسنٍ في الإخراج، ووُضوحٍ في النطق.

وهذا المركز المرموق في مجالس الحافظ العراقي ثابتٌ له من عدَّةِ وجوهٍ، هي:

- أنَّ الحافظ ابن حجرٍ العسقلاني أثبتها فقال "وكان يقرأ على شيخنا العراقي في كلِّ سنةٍ من رمضان، فسمعتُ بقراءته"[٢٤].
- أنَّ الإمام بدر الدين العَيني أثبتها في مقدِّمة كتابه (عمدة القاري شرح صحيح البخاري) عند ذكر سنده في رواية صحيح البخاري، إذ قال "أمَّا إسنادي في هذا الكتاب إلى الإمام البخاري، رحمه الله، فمن طريقين عن محدِّثين كبيرين: الأول الشيخ الإمام... زين الدين عبدالرحيم بن أبي المحاسن حسين بن عبدالرحمن العراقي... فسمعته عليه من أوله إلى آخره في مجالس متعددةٍ، آخرها آخر شهر رمضان المعظم قدره، من سنة ثمان وثمانين وسبعمائة، بجامع القلعة، بظاهر القاهرة... بقراءة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن منصور الأشموني الحنفي"[٢٥].
- أنَّ السَّخاوي أثبتها في قوله عن الأشموني "مما قرأه على العراقي... صحيح البخاري ومسلمٍ"[٢٦].

- أنَّ السَّخاوي قال في ترجمة ابن الأشقر محمد بن عثمان بن سليمان الكَرادي: إنه قـرأ بخـط ابن الأشقر هذا أنَّه سمع البخاري على الحافظ العراقي بقراءة الشِّهاب الأشمـوني سـنة ٨٠٣هـ[٢٧].
- أني وجدت نسـخةً لصـحيح البخـاري، محفوظـةً في مكتبـة كـوبريلي بإسـطنبول، رقمهـا (٣٦٢)، نسخها شهاب الدِّين النُّويري (ت٧٣٣هـ) عـن نسـخة شـرف الـدِّين اليُـونيني (ت٧٠١هـ)، ووقعتُ في اللَّوحة ٢٩٦ منها علـى سـتَّة بلاغـاتٍ مثبتـةٍ علـى حواشـيها، تثبت أنَّ شهاب الدِّين الأشموني قد قرأها علـى الحـافظ العراقـي، كـلَّ قـراءةٍ في بـلاغٍ، حاولت قراءتَها، فظهر لي منها قطعًا ما يلي:
- "بلغ أحمد الأشموني قراءةً على الإمام العلامة زين الدِّين العراقي في ٣٧ مجلسًا، بجامع القلعة... رمضان... وثمانين..."
- "بلغ أحمد بن منصور قراءةً في المرَّة الثالثة على الشَّيخ الإمام العلامة زين الدِّين عبدالرحيم العراقي، أحسن الله إليه في الدنيا والآخرة، في ٤٢ مجلسًا، آخرها يوم الاثنين ٢٧ رمضان سنة ٧٨٥هـ بقلعة الجبل المحروسة بالجامع، والحمد لله وحده".
- "بلغ أحمد بن محمد بن منصور الأشموني الحنفي قراءةً في المرَّة الخامسة، على الحافظ الإمام العلامة أبي الفضل العراقي، في ٣٦ مجلسًا، آخرها يوم... سنة ٧٨٦هـ".
- "أحمد الأشموني قراءةً والجماعة سماعًا في المرَّة السَّادسة على العلامة الحافظ أبي الفضل زين الدِّين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، في ٣١ مجلسًا، سنة ٧٨٧هـ".
- "بلغ أحمد الأشموني قراءةً والجماعة سماعًا على... العراقي... سنة ٧٨٨هـ".

رابعاً: مذهبه الفقهي:

نصَّ المقريزي على أنَّه "مـال إلى أهـل الظَّـاهر، ثـم انحـرف عنـه، وأكثـر مـن الوقيعـة فيهم"[٢٨]، وعقَّب ابن تغري بردي على ذلك بقوله: "خُتم لـه بخـيرٍ؛ لأنَّـه اقتـدى برجـلٍ هـو أعرف بكتاب الله وسنَّة نبيه ﷺ من هؤلاء الأوباش الظاهريَّـة الـذين ينظـرون الحـديث فـلا يفهمون معناه"[٢٩]، ويظهر من قوله (خُتمَ له بخير) أنَّ تركـه المـذهب الظَّـاهري كـان في آخـر

حياته، أمَّا المذهب الذي تحوَّل إليه فهو الحنفي؛ يدلُّ على ذلك أن جميع من ترجموا له نسبوه إليه، فوصفوه بـ (الحنفي)، وأن الدَّاري ترجم له في (الطبقات السَّنية في تراجم الحنفيَّة)، أمَّا الرجل الذي ذكر ابن تغري بردي أنَّه اقتدى به فترك المذهب الظَّاهري فلا أعلم من هو، ولولا أنَّ الحافظ العراقي وتلميذه ابن حجرٍ العسقلاني شافعيَّان[٣٠]؛ لغلب على ظني أنَّه أحدهما؛ لاتصاله بهما، على أنه ليس ببعيدٍ أن يكون اقتدى بهما أو بأحدهما في ترك الظَّاهر، ثم اختار مذهب الأحناف.

خامساً: شيوخه:

لم يذكر مترجمو الأشموني من شيوخه الذين تلمذ لهم إلا الحافظ زين الدين العراقي: عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن (٧٣٥- ٨٠٦هـ)، شيخ المحدِّثين في عصره، الحافظ المشهور، صاحب الألفيَّة المعروفة عند المحدِّثين، شيخ ابن حجرٍ العسقلاني[٣١].

وإذا كانت المصادر قد ضنَّت علينا بذكر شيوخه الآخرين، فلا شكَّ أنَّه قد حفظ القرآن، ودرس العلوم الشرعيَّة على عددٍ كبيرٍ من علماء القاهرة في زمنه، ثم انتظم في دروس علوم العربيَّة عند عددٍ من علمائها حتى برَّع فيها وصنَّف، ولا سيما أنَّه كان في القاهرة، وهو في مرحلة الطلب، ثلاثةٌ من كبار النُّحاة، هم: بهاء الدِّين ابن عقيلٍ (ت: ٧٦٩هـ)[٣٢]، وشمس الدِّين ابن الصَّائغ (ت: ٧٧٦هـ)[٣٣]، وناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)[٣٤].

سادساً: تلاميذه:

لم أقع مع كثرة البحث والتَّفتيش عن تلامذة شهاب الدِّين الأشموني إلا على ثلاثةٍ، هم:

- الحافظ ابن حجرٍ العسقلاني:شهاب الدِّين أحمد بن علي بن محمد (٧٧٣-٨٥٢هـ)، شيخ الإسلام، الإمام الكبير، صاحب فتح الباري، والإصابة في تمييز الصحابة[٣٥]، وقد عدَّ الأشموني في الطَّبقة الخامسة من شيوخه، وهي الطَّبقة الأخيرة من حيث العلوِّ، وجمع فيها أسماء شيوخه من أقرانه، الذين إنما عدَّهم شيوخًا له؛ لأنَّه أخذ عنهم في أثناء المذاكرة بعض الفوائد، ولـمَّا كان ابن حجرٍ قد أخذ الحديث عن شيخه العراقي سماعًا بقراءة الأشموني؛ عدَّه ضمن مشيخته من هذه الطَّبقة[٣٦].

وإذا أخذنا بمبدأ ابن حجرٍ هذا؛ فسيكون كلٌّ من سمع الحديث على الحافظ العراقي بقراءة الأشموني من تلامذته، وهم كثيرٌ جدًّا، يصعب حصرهم، وقد مرَّ قبل قليل أن الإمام بدر الدِّين العيني وابن الأشقر قد سمعا على الحافظ العراقي بقراءته.

- ابن الجلال الزَّيتوني: عبدالله بن محمد بن عيسى العَوفي (٧٧٥-٨٤٥هـ)، حافظٌ فقيهٌ لغويٌ محدِّثٌ قارئٌ بالقراءات السَّبع، تقدم في العلوم، وأذن له كبار علماء عصره بالإفتاء والتَّدريس، تولى القضاء، وكان محمود السِّيرة، نص السَّخاوي على أنَّه اجتمع به وعرض عليه بعض محفوظاته، وقال: إنَّه أخذ العربية عن الشِّهاب الأشموني[٣٧].
- ابن البَرقي: علي بن محمد بن محمد بن حسين المخزومي (٧٩٧-٨٧٥هـ)، حفظ القرآن، وطلب العلوم الشرعيَّة على كبار علماء عصره، وأخذ العربيَّة عن عدد من العلماء، منهم الشِّهاب الأشموني، ثم درَّس في الأزهر، وولي القضاء، وقد نصَّ السَّخاوي على أنه أخذ عنه بعض مسموعه[٣٨].

سابعاً: مؤلَّفاته:

١. التُّحفة الأدبية في علم العربية: منظومةٌ في النَّحو على قافية اللام، ذكرها المقريزي[٣٩]، وابن حجر العسقلاني، وقال إنَّه "آذن فيها بعلوٍّ قدره في الفنِّ"، وقال "سمعتُ شيئًا منها من لفظه، وسألني أن أقرِّظها؛ فكتبت عليها شيئًا"[٤٠]، ونقل نسبة هذه المنظومة إليه مترجموه الذين مرَّ ذكرهم جميعًا، وكذلك فعل حاجي خليفة وإسماعيل البغدادي[٤١]، وهي مفقودة.

٢. شرح التُّحفة: شرحٌ للمنظومة السَّابقة، ذكره ابن حجرٍ، وقال: إنه مفيدٌ لم يكتمل[٤٢]، ونقل عنه ذلك السَّخاوي والسُّيوطي والدَّاري وابن القاضي وابن الغَزي وإسماعيل البغدادي وعمر رضا كحالة[٤٣]، وهو مفقود.

٣. كتابٌ في فضل لا إله إلا الله: قال ابن حجرٍ "وصنَّف كتابًا في فضل لا إله إلا الله"[٤٤] ونقل عنه ذلك السَّخاوي والسُّيوطي والدَّاري وابن القاضي وابن الغَزي وعمر رضا كحالة[٤٥]، ويغلب على ظني أنَّه كتاب (كنز السَّعادة في كلمة الشَّهادة) الذي أحقِّقه.

٤. شرح ألفيَّة ابن مالكٍ: انفرد بذكره ابن القاضي[٤٦] مع تأخُّره، لم يذكره أحد سواه، ويغلب على ظني أنَّه سهوٌ منه، وأنَّه خلط بين شهاب الدِّين الأشموني، ونور الدِّين الأشموني أبي الحسن علي بن محمد بن عيسى (٨٣٨هـ-٩٠٠هـ) صاحب (شرح الأشموني) الشَّهير للألفيَّة، المسمَّى (منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك)، والله أعلم.

ثامناً: وفاته:

نصَّ المقريزي على تحديدٍ دقيقٍ لوفاة الشِّهاب الأشموني، رحمه الله؛ إذ أرَّخ لها بالثَّامن والعشرين من شهر شوالٍ عام ٨٠٩هـ[٤٧]، وكذلك فعل ابن حجر[٤٨]، وتبعهما في ذلك كلُّ من ترجم له، أمَّا ما وقع في درة الحجال لابن القاضي من جعل وفاته في ثامن عشر شوال[٤٩] فالظاهر، والله أعلم، أن (عشر) في هذا النصِّ محرَّفةٌ عن (عشري)؛ لأنها أثبتت بالياء عند المقريزي وابن حجر والسَّخاوي والسُّيوطي والدَّاري، بإضافة العدد إلى الشَّهر، فقارب رسمها رسم (عشر) فحرَّفها النَّاسخ أو المحقِّق.

المبحث الثاني

(الكتاب) تعريفه وقيمته العلمية

أولاً: عنوان الكتاب:

أُثبت عنوان الكتاب في المخطوط هكـذا (كتـاب كنــز السَّـعادة في كلمـة الشَّـهادة)، ونصَّ المؤلِّف على أنه سمَّى كتابه بهذا الاسم في مقدمة الكتاب، ونُصَّ عليه مـرَّة أخـرى في نهايته، ومع ذلك لم يذكره بهذا الاسم أحدٌ مـن مترجميـه، فقـد ذكـره ابـن حجـرٍ بصـفته لا بعنوانه فقال "وصنَّف كتابًا في فضل لا إله إلا الله"[٥٠]، ونقل عنه ذلك السَّـخاوي والسُّـيوطي والدَّاري وابن القاضي وابن الغَـزي وعمـر رضـا كحالـة[٥١]، فكـان إثبـات العنـوان (كنــز السَّعادة في كلمة الشَّهادة) أولى من ناحيتين:

- أنَّه منصوصٌ عليه في مقدِّمة المؤلِّـف، وفي نهايـة الكتـاب، ومثبَـتٌ عنوانًـا علـى مخطوطـةِ الكتاب بخط ناسخها نفسه.
- أنَّه أدلُّ على مضمونه من عبارة ابن حجرٍ (فضل لا إله إلا الله)؛ لأن فيه حديثًا عن كلمـة (أشهد)، فكان ذكر (الشَّهادة) في العنوان أنسب.

ثانياً: نسبته إلى الأشموني:

لم أجد دليلًا قاطعًا على أن الكتاب الذي أحقِّقه هو لشهاب الدِّين الأشموني، ولكـن تضافرت مجموعةٌ من القرائن تسمح بإثباته له وإخراجه، بقاءً على الظَّاهر وتمسكًا بـه، حتـى يجدَّ ما ينقضه، وأهمُّ تلك القرائن ما يأتي:

١. أنَّ نسبته إلى الأشموني مثبتةٌ على غلاف الكتاب بخط ناسخه نفسه، كما يظهـر في صـور المخطوط الآتية، وقد جاء العنوان هكذا: (كتاب كنـز السعادة في كلمة الشهادة، تصـنيف الشَّيخ الإمام العلامة العمدة الفهَّامة: شهاب الدِّين أحمد الأشمـوني، تغمـده الله برحمتـه بمنِّه وكرمه، آمين).

٢. أنَّ تلميذه وقرينه ومعاصره ابن حجرٍ قد نصَّ على أنَّه صنَّف كتابًا في (فضل لا إله إلا الله)[٥٢]، وموضوع هذا الكتاب هو دراسة كلمة الشَّهادة، كما سيأتي بعد قليلٍ.

٣. أنَّ مؤلف هذا الكتاب حنفيُّ المذهب قطعًا؛ لأنَّه عند حديثه عن (حقيقة الاستثناء) قال عند ذكر مذهب الأحناف "وذهب مشايخُنا، رحمهم اللهُ تعالى، إلى أنَّ الاستثناءَ تكلُّمٌ بالباقي..." ثم ساق بعض حججهم، وردَّ على مخالفيهم، والشِّهاب الأشموني حنفيٌّ، كما قلت في حديثي عن مذهبه الفقهي فيما مضى.

٤. أنَّ مؤلف هذا الكتاب متأخِّرٌ عن أبي حيَّان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) قطعًا؛ لأنَّه ذكر رأيه في إعراب كلمة الشَّهادة، ونص على اسمه، وترحَّم عليه. والشِّهاب الأشموني متأخرٌ عن أبي حيَّان.

٥. أنَّ مؤلِّف هذا الكتاب قد عاد إلى كتاب (المرقاة في إعراب لا إله إلا الله) لابن الصَّائغ (ت: ٧٧٦هـ)؛ لأنَّ ما كتبه في إعرابها يكاد يكون نقلًا لما كتبه ابن الصَّائغ؛ ولأنَّه في نقله لبعض أجوبة ابن الصَّائغ التي ردَّ بها بعض الاعتراضات، كان يقول (وأُجِيب عن ذلك بكذا وكذا) ثم ينقل أجوبة ابن الصَّائغ التي لم أجدها عند غيره. والشِّهاب الأشموني كان في العقد الثَّالث من عمره حين مات ابن الصَّائغ، وقد ذكرت في حديثي عن شيوخ الأشموني أنَّه من المحتمل أن يكون ابن الصَّائغ منهم.

ثالثاً: موضوعه:

موضوع الكتاب هو دراسة كلمة الشَّهادة الشَّريفة (أشهد أن لا إله إلا الله) في ثلاثة مستوياتٍ، هي:

- مستوى المفردة: اكتفى فيه بدراسة لفظ الجلالة دراسةً لغويةً، فأما بقيَّةُ المفردات فواضحةٌ.
- مستوى التَّركيب: فصَّل فيه اختلاف العلماء في إعراب (لا إله إلا الله).
- مستوى الدِّلالة: تحدث فيه عن دلالة الكلمة الشَّريفة على التَّوحيد، وأثر هذه الدلالة على اختيار المفردات، وطبيعة التَّركيب.

رابعاً: بنيته:

جاءت بنية الكتاب ذات تناسقٍ مقصودٍ، واهتمامٍ واضحٍ بالتفصيلاتِ، دالَّةً على نفسٍ عاشقةٍ للجمالِ والأناقةِ والنِّظامِ، فكانت على النحو الآتي:

- المقدِّمة:

- القسم الأول (المفردات): وفيه سبع مسائل:

١. لفظ الجلالة: أعربيٌّ هو أم أعجميٌّ؟

٢. إذا كان عربيًّا: أسمٌ هو أم صفةٌ؟

٣. إذا كان اسمًا: أعَلَمٌ هو أم غير علَمٍ؟

٤. إذا كان عَلَمًا: أمنقولٌ هو أم مرتجلٌ؟

٥. إذا كان منقولًا: أمشتقٌّ أصله أم غير مشتقٍّ؟

٦. إذا كان أصله مشتقًّا فمن أيِّ شيءٍ اشتُقَّ؟ (اختار سبعة أقول)

٧. ما الخصائص اللغويَّة للفظ الجلالة؟ (اختار سبع خصائص)

- القسم الثَّاني (المركبات): وفيه ثمانية أوجه لإعراب (لا إله إلا الله).

- القسم الثَّالث (المتمِّمات): وفيه سبع مسائل:

١. سبب اختيار (لا) النَّافية للجنس في كلمة الشهادة دون غيرها.

٢. أثر تقدير خبر (لا) محذوفًا على دلالة (لا إله إلا الله).

٣. حقيقة (إلا) وأثر الخلاف فيه على دلالة (لا إله إلا الله).

٤. سبب اختيار (أشهد) في كلمة الشهادة دون غيرها من مقارباتها في المعنى.

٥. حقيقة الاستثناء وأثر الخلاف فيه على دلالة (لا إله إلا الله).

٦. سبب تقديم النَّفي على الإثبات في كلمة الشهادة.

٧. سبب تلازم النَّفي والإثبات في كلمة الشهادة.

خامساً: مادَّته العلميَّة:

نصَّ الأشموني على أن كتابه مجموع من كلام العلماء، فقال في أوَّل مقدمته: "هذهِ رسالةٌ جمعتُها من كلامِ العلماءِ، رحمهمُ اللهُ تعالى، في قولِنا: (لا إلهَ إلَّا الله)"، وقد تردَّدت في كتابه مجموعةٌ من أسماء العلماء، هم: الخليل وسيبويه والفرَّاء والأخفش الأوسط والمبرد وأبو زيدٍ البلخي وابن السِّيد والزَّمخشري وابن العربي والسُّهيلي وفخر الدِّين الرَّازي والعُكبَري والشَّلوبين وابن الحاجب والأُبَّذي وأبو حيَّان، ولكنَّه لم يُحل في كلامه إلا إلى ثلاثة كتبٍ نصَّ عليها هي: شرح أسماء الله الحسنى للرَّازي، والمسائل والأجوبة لابن السِّيد، وحواشي الشَّلوبين على المفصَّل.

وبعد التَّحقيق والتَّدقيق تبيَّن لي يقينًا أن مصادره الرئيسة ثلاثةٌ، هي: المسائل والأجوبة لابن السِّيد، وشرح أسماء الله الحسنى للرَّازي، والمرقاةُ في إعراب (لا إله إلا الله) لابن الصَّائغ، وأنَّ معظم مادَّته العلمية من هذه الكتب الثَّلاثة، وغلب على ظنِّي أنَّه طالع معها مجموعة من المصادر، منها: مفردات ألفاظ القرآن للرَّاغب الأصفهاني، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني، والكشَّاف للزَّمخشري، ونتائج الفكر للسُّهيلي، والتَّفسير الكبير للرَّازي، والتِّبيان للعُكبَري، وشرح المفصَّل لابن يعيش، والإيضاح في شرحه لابن الحاجب، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، وشرح الجزوليَّة للأُبَّذي، والاستغناء في أحكام الاستثناء للقَرافي، والبحر المحيط والتَّذييل والتَّكميل لأبي حيَّان.

ومع هذا فليست هذه كلُّ مصادر الأشموني في كتابه هذا، فقد نقل عن عبدالقاهر الجرجاني نصًّا يعترض فيه قول من جعل (إلا) في كلمة الشهادة اسمًا بمعنى (غير)، لم أجده في كتب الجرجاني الباقية، ولم أجده منقولًا عند أحد من العلماء، بالإضافة إلى أنَّ الأشموني قد صدر عن معرفته الفقهية والنحوية العامَّة دون شكٍّ.

وقد جاءت المادَّة العلميَّة في هذا الكتاب على قصره مثخنةً بالمسائل الخلافيَّة، ففيه عشرون مسألةً، استندَت الآراء المختلفة فيها إلى عددٍ كبيرٍ من الأدلة النَّقلية والعقلية، ففيه ثلاثة وثلاثون شاهدًا نقليًّا: ستة عشر شاهدًا من القرآن، وثلاثةٌ من الحديث، وثلاثة من نثر

العرب، وأحد عشر شاهدًا من شعرهم. وفيه عشرون استدلالًا عقليًّا: تسعةٌ منها بقياس الطَّرد وأحد عشر استدلالًا بقياس العكس. وقد رأيت خوف الإطالة أن لا أخُصَّ هذه المسائل وأدلَّتها بحديثٍ مفصَّل في هذه الدراسة؛ لأنها كلُّها منقولة، وقد اكتفى الأشموني بعرض الخلاف دون أن يختار أو يرجِّح ترجيحًا صريحًا، وسيأتي بيان ذلك في حديثي عن مآخذي على الكتاب بعد قليلٍ.

سادساً: منهجه:

لمنهج الأشموني في كتابه هذا سمتان، هما:

١. تنوُّع طرق العرض، فقد كان يؤلِّف بين ثلاث طُرقٍ في تقديم مادَّته العلميَّة، هي: العرض المباشر، والسؤال والجواب، والفرض العقلي وجوابه فيقول (فإن قيل كذا قيل كذا).

٢. الإيجاز، من ناحيتين: اختيار مادَّته العلميَّة، ودقَّة عبارته، وهذا بيان ذلك:

أ. الاختيار: لم يضمن الأشموني كتابه كلَّ ما وقع عليه في المصادر التي عاد إليها، بل كان يختار منها، وينصُّ على أنَّه لم يذكرها كلَّها، فنجده مثلًا يقول "اعلم أنَّ اسمَ (الله) تعالى فيهِ مسائلُ كثيرةٌ، اقتصرنا منها على سَبعٍ:..."، ويقول في مبحث الخصائص اللغوية لاسم (الله) تعالى: "وهي كثيرةٌ اقتصرنا منها على سبعٍ:..."، ونجده يختار سبعة أقوالٍ في الأصل الذي اشتق منه لفظ الجلالة، ويختار سبع مسائل دلاليةٍ في المتمِّمات، ومع أنَّ الجدل في المسائل الخلافية في مصادره طويلٌ وكثيرٌ: كان هو ينتقي حُجَّةً واحدةً فقط لكلِّ مذهبٍ، وينتقي ردًّا واحدًا من ردود أصحاب المذهب الذي يميل إليه، ويختار من الفروض العقليَّة التي تمحِّص ذلك المذهب فرضًا واحدًا لا غير ويردُّ عليه. ولا يمكن أن يكون ذلك قد وقع بهذه الدِّقة مصادفةً دون أن يقصد إليه وفق رؤيةٍ منهجيَّةٍ واضحةٍ.

ب. دِقَّة العبارة: جاءت عبارة الأشموني في هذا الكتاب مباشرةً سهلةً واضحةً، خاليةً من الزَّخرفة اللفظيَّة والسَّجع والإغراب، كثيفةً لا فضول فيها، وقد كان الإيجاز مقصدًا من مقاصده، فاستطاع في عشرين ورقةً أن يقدِّم دراسة لكلمة الشَّهادة من حيث المفردات والتراكيب والدلالة، تجد فيها أهم المسائل محرَّرةً بأوضح العبارات وأدقِّها.

سابعاً: الإضافات العلميَّة فيه:

في هذا الكتاب ستُّ إضافاتٍ علميةٍ، هي:

١. أنَّ الأشموني في أثناء عرض الجدل في بعض المسائل الخلافية افترض بعض الأقوال التي لم تقل من قبل، فهو يقول في موضعين (ولقائلٍ أن يقول كذا وكذا)، وفي موضعين آخرين (وله أن يقول كذا وكذا) وفي موضعٍ واحدٍ (ولهما أن يقولا كذا وكذا).

٢. أَنَّ الأشموني فسَّر المذهب المنسوب إلى الزمخشري في إعراب (لا إله إلا الله) الذي جعل فيه (إِلهَ) اسمَ (لا) وهو خبرٌ في الحقيقةِ، و (الله) خبرًا في اللَّفظِ، وهو مبتدأٌ في الحقيقة، وهو المذهب السادس في القسم الثاني من الكتاب (المركبات)، تفسيرًا جيِّدًا لم أجده عند غيره.

٣. أنَّ الأشموني عقد مبحثًا في سبب اختيار (أشهد) في كلمة الشهادة دون غيرها من مقارباتها في المعنى نحو (أتيقَّن) أو (أتبيَّن)، وأجاب عنه إجابةً دقيقةً، لم أجدها عند غيره.

٤. أن الأشموني أثار في المسألة الأخيرة من كتابه سؤالًا طريفًا حول دلالة اجتماع النفي والإثبات في كلمة الشهادة، ساقه في صورة افتراض عقلي فقال "فإن قيل... لِمَ كان العلمُ بإلهيَّتِهِ تعالى لا يكفي بدونِ العلمِ بعَدمِ إلهيَّةِ غيره؟" ثم أجاب عنه جوابًا محكمًا، لم أجده عند غيره.

٥. أنَّ الأشموني عقد المسألة الثَّالثة من القسم الثَّالث من الكتاب (المتمِّمات) على نصٍّ لعبد القاهر الجرجاني يعترض فيه قول من جعل (إلا) في كلمة الشهادة اسمًا بمعنى (غير) من ناحيتين، وهذا النصُّ لم أجده في كتب الجرجاني الباقية، ولم أجد له أثرًا عند غيره من العلماء من سابقي الأشموني ولاحقيه.

٦. أنَّ الأشموني أثبت روايةً لأحد الشَّواهد، لم أجدها عند غيره، ووجدت أنَّ الشاهد روي عند غيره بخمس رواياتٍ مختلفةٍ، فكانت روايته هي السَّادسة، وهي قول الرَّاجز:

أَقبلَ سيلٌ جاءَ مِن وادِي اللـه ... يَحرِدُ حَردَ الجَنَّةِ المُغِلَّه

ثامناً: مآخذ عليه:

١. أن الأشموني ليس له أيُّ اختيارٍ أو ترجيحٍ صريحٍ في هذا الكتـاب، مـع أنَّ فيـه عشـرين مسألةً خلافيةً، ولو أراد أحدٌ أن يعرف مذهبه في تلك المسائل لما ظفر بشـيءٍ، إلا بـبعض التَّلميحات في بعض المسائل، التي لا تنهض بالقطع بمذهبه فيها، وهذا بيان ذلك:

- يظهر أنَّ الأشموني يذهب إلى أن اسم الجلالة (الله) عربيٌّ لا أعجميٌّ، اسـمٌ لا صـفةٌ، علَمٌ منقولٌ لا مرتجلٌ؛ لا لأنَّـه صـرَّح بـذلك، بـل لأنَّـه عنـد ذكـره لهـذه الآراء والآراء المخالفة لها، ذكر كلَّ رأيٍ مع حجةٍ واحدةٍ من حجج أصحابه، ثم زاد علـى ذلـك بنقلـه اعتراضًا واحدًا من الاعتراضات الواردة علـى هـذه الاختيـارات، وردَّ عليـه، ولم يفعـل ذلك مع ما خالفها، فكان في ذلك إلماحة إلى ميله إليها.

- يظهر أنَّ الأشموني يرى رأي سيبويه في أن المحذوف مـن (للهِ أبـوك) في قـول العـرب (لاهِ أبوك) هو لام الجر، وليس لام لفظ الجلالة كما قال المبرد؛ لا لأنَّه صرَّح بذلك، بـل لأنَّه بعد أن عرض القولين، نقل عن غيره أنَّ قـول سـيبويه أولى مـن قـول المـبرد، فكـان ذلك النقل إلماحةً ظنيَّةً لميله إلى مذهب سيبويه.

- يظهر أنَّ الأشموني في إعراب (لا إله إلا الله) وما يستتبعه من مسائل خلافيـةٍ دقيقـةٍ، يرى رأي أبي حيَّان؛ لا لأنَّه صرَّح بذلك، بل لأنَّه قال بعد أن ذكره "وهـذا لا كُلفـةَ فيـهِ، وهو اختيارُ الشَّيخِ أثيرِ الدِّينِ أبي حيَّان، رحمَهُ اللهُ تعالى"، فكانت هذه العبارة إلماحـةً ظنيَّـةً لميله إليه.

- الأشموني يرى أن الاستثناء ليس نفيًا وإثباتًا، بل هو تكلم بالباقي بعد المستثنى، وهـو قول الأحناف؛ لأنه قال قبله "وذهب مشايخنا..."؛ ثم رد على حجة الجمهور.

أمَّا فيما عدا ذلك من المسائل الخلافية فقد جاءت عبارة الأشموني واصفةً، تعرض الخلاف وأدلَّة المختلفين، دون ترجيحٍ، لا بتصريحٍ ولا بتلميحٍ.

٢. أنَّ الأشموني عبَّر عن طلب التعيين بـ (هل) و (أو)، في خمسة مواضع، هي قوله عن لفظ الجلالة: (هل هو عربيٌّ أو غير عربيٍّ؟ ، هل هو اسمٌ أو صفةٌ؟ ، هل هو علَمٌ أو غير علمٍ؟ هل هو منقولٌ أو غير منقولٍ؟ ، هل هو منقولٌ من مشتقٍّ أو غيره؟). وهذا التعبير غير دقيقٍ؛ لأنَّه لا يُعبِّر عن المراد منه، وكان عليه أن يُعبِّر بـ (الهمزة) و (أم) فيقول (أعربي هو أم غير عربي؟ ، أسم هو أم صفة؟... وهكذا)؛ لأنَّ السؤال بـ (هل) و (أو) سؤال تصديقٍ، يجاب عنه بـ (نعم) أو (لا) لا سؤال (تعيينٍ) يجاب عنه بتعيين أحد الطَّرفين.

والخلط بين الموضعين، وعدم تدقيق الفرق بينهما قديمٌ شائعٌ، وقد خصَّ أبو البركات الأنباري هذه المسألة بتأليفٍ مستقلٍّ، هو كتابه (نجدة السُّؤَّال في عمدة السُّؤال)، نصَّ في مقدمته على أنَّه ناقش جماعةً من أئمَّة الجدل المشار إليهم بالبنان في البيان؛ فلم يلف أحدًا منهم يفرِّق بين الموضعين، وأنَّه يظنُّ أنَّ ذلك إنَّما وقع منهم إخلادًا إلى قرينة الحال في الدلالة على المراد من السُّؤال واكتفاء بها، ثم قال "وعلى كلِّ حالٍ: فالحقُّ أحقُّ أن يُتَّبع"، ثم بيَّن الفرق بينهما، فنصَّ على أنَّ السُّؤال بـ (الهمزة) أو (هل) مع (أو) سؤال تصديقٍ جوابه بـ (نعم) أو (لا)، والسؤال بـ (الهمزة) و (أم) سؤالٌ لتعيين أحد الطَّرفين جوابه بالتَّعيين، والسؤال بـ (هل) و (أم) إضرابٌ عن سؤالٍ وابتداء سؤالٍ آخر؛ لأنَّ (أم) معها تكون بمعنى (بل).

القسم الثاني: التحقيق.

أولاً: وصف نسخة المخطوط:

لم أجد للكتاب إلا مخطوطةً وحيدةً، في المكتبة المحموديَّة في المدينة المنوَّرة، رقمها (٢٦٢٨/ ١٥)، هذا وصفها:

- المخطوطة عشر لوحات، الأولى فيها العنوان، والتِّسع الباقية: في كلِّ لوحةٍ منها صفحتان، في كلِّ صفحةٍ واحدٌ وعشرون سطرًا.
- أُثبِت على صفحة العنوان: اسم الكتاب واسم المؤلف، بقلم كاتبها، هكذا: كتاب كنـز السَّعادة في كلمة الشَّهادة، تصنيف الشيخ الإمام العلامة العمدة الفهَّامة شهاب الدِّين أحمد الأشموني، تغمَّده الله برحمته بمنه وكرمه، آمين.
- أثبت على صفحة العنوان بخطٍّ مختلفٍ عن خطِّ كاتبها عبارة الامتلاك الآتية: "قد دخل في ملك العبد الضَّعيف، بالشِّراء الصَّحيح: عبد اللطيف بن المرحوم بدر الدِّين بن محمد عارف، عفى الله عنه، ولوالديه، ولأستاذه، والمسلمين أجمعين. آمين آمين آمين! ٣ في شعبان المعظَّم ١١٨٦هـ". ولم أجد له ترجمة.
- أثبت على صفحة العنوان تحت عبارة الامتلاك السَّابقة بالخطِّ نفسه "ثم وهبتُها للشَّيخ محمد حسني، عفى عنه".
- خلت المخطوطة من اسم الكاتب، وتاريخ الكتابة، والراجح أنها ليست بخط المؤلِّف؛ لأن كاتبها نفسه ترحم على المؤلِّف بقوله "تغمَّده الله برحمته بمنه وكرمه، آمين".
- كتبت بخط نسخٍ معتادٍ واضحٍ، بمدادٍ أحمر للعناوين الرئيسة، ومدادٍ أسود للباقي، مع ضبط النصِّ بالشَّكل، وهو خالٍ من الأخطاء والسَّقط والتَّحريف، إلا في مواضع لا تكاد تذكر، أثبتُّها في هوامش التَّحقيق.
- على حواشي الكتاب تعليقٌ واحدٌ في اللَّوحة الأولى بخطٍّ مختلفٍ عن خطِّ الكاتب، وتصويبان اثنان بخطِّ الكاتب نفسه في اللَّوحتين الثَّامنة والعَّاشرة، وقد أثبتُّ ذلك كلَّه في هوامش التَّحقيق.

ثانياً: صور نماذج من المخطوط:

لوحة العنوان فاللوحة الأولى فاللوحة الأخيرة.

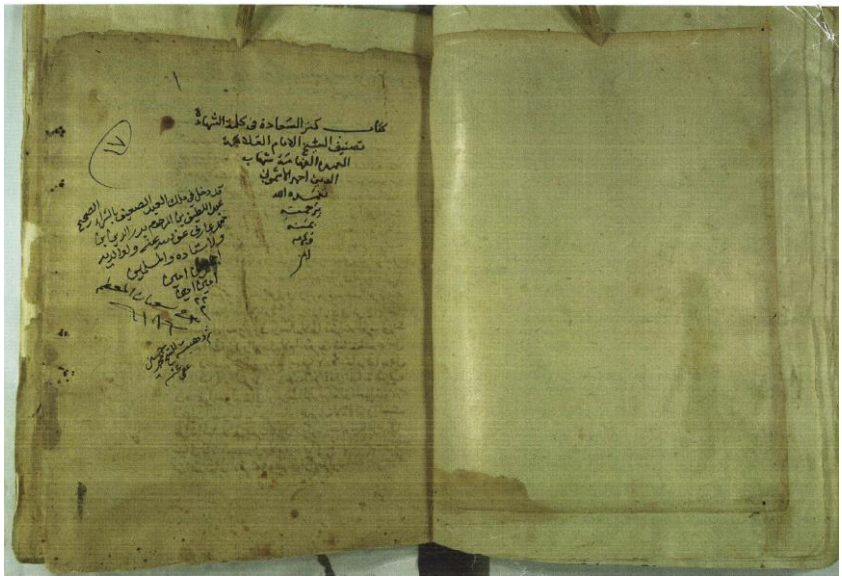

ثالثاً: النَّصُّ المُحقَّقُ:

[٢/أ] بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

وبهِ نَستعينُ

الحمدُ للهِ على دينِ الإسلامِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنا محمَّدٍ خيرِ الأنامِ، وعلى آلهِ وصحبِه السَّادةِ الكرامِ، ورضيَ اللهُ عن تابعيهم بإحسانٍ على الدَّوامِ، وبعدُ:

فهذهِ رسالةٌ جمعتُها من كلامِ العلماءِ، رحمهمُ اللهُ تعالى، في قولِنا: (لا إلهَ إلَّا اللهُ)، وجعلتُها ثلاثةَ أقسامٍ: الأوَّلُ في المُفرَداتِ[٥٣]، والثَّاني في المُركَّباتِ، والثَّالثُ في المُتمِّماتِ؛ وسمَّيتُها (كنز السَّعادةِ في كلمةِ الشَّهادةِ)، وسألتُ اللهَ الكريمَ الوهَّابَ، الهدايةَ إلى صَوبِ الصَّوابِ، فعليهِ الاعتمادُ والتَّعويلُ، وهوَ حسبي ونِعمَ الوكيلُ.

القسمُ الأوَّلُ: [في المفردات]

اعلم أنَّ اسمَ (الله) تعالى فيهِ مسائلُ كثيرةٌ، اقتصرنا منها على سَبعٍ:

إحداها: هل هو عربيٌّ أو غيرُ عربيٍّ؟.

ذهبَ أبو زيدٍ البَلخيُّ[٥٤]، فيما نقلَ عنهُ الإمامُ فخرُ الدِّينِ الرَّازيُّ[٥٥]، في شرحِ الأسماءِ الحُسنى[٥٦]، إلى أنَّه سُريانيٌّ، وأصلُهُ (لاها)، فعرَّبتهُ العربُ، فحذفَت مَدَّتَهُ الثَّانيةَ، وألزمَتهُ لامَ التَّعريفِ، فقالت (الله)؛ بدليلِ قولِه[٥٧]: [مخلع البسيط]

وحَلفةٍ مِن أَبي رِياحٍ يَسمعُها لاهُهُ الكُبارُ[٥٨]

فجاءَ بهِ على أصلِه قبلَ لام التَّعريفِ.

وذهبَ أكثرُ العُلماءِ إلى أنَّهُ عربيٌّ، واحتجُّوا بقولِهِ تعالى ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[٥٩] [لقمان: ٢٥، والزمر: ٣٨]، وأجابُوا عن احتجاجِهم[٦٠] بأنَّه لا دِلالةَ في البيتِ على أنَّ أصلَهُ (لاها) فعُرِّبَ؛ لجواز أن يكونَ أصلُهُ (لَيها) فأُعِلَّ، كما سيأتي.

فإن قيلَ: ولا دِلالةَ في الآيةِ على أنَّ العربَ لو سُئلَت عن اللهِ تعالى لَذكرَتهُ بلفظِهِ؛ لجواز أن تذكرَهُ بلفظٍ آخرَ بمعناهُ! [٢/ب] ولو سُلِّمَ أنَّها تذكرُهُ بلفظِهِ، فيَجوزُ أن يكونَ سُريانيًّا فعرَّبتهُ!.

قيلَ: كِلاهما خِلافُ الظَّاهر؛ لأنَّ العربَ، وإن كانت تَعبُدُ الأوثانَ، فقد كانت تعـرفُ أنَّهُ خالِقُ الأوثان وغيرها، ويبعُدُ مع هذا أنَّها ما كانت تَعرفُ لهُ اسمًا في لُغَتِها حتَّـى أخذَتـهُ من لُغةٍ أُخرى(٦١).

الثَّانيةُ: إذا كان اسمُ (اللهِ) تعالى عربيًّا، فهل هو اسمٌ أو صفةٌ؟.

ذهبَ بعضُهُم إلى أنَّهُ صِفةٌ؛ واحتجَّ بأنَّ الاسمَ إنَّما يُحتاجُ إليـهِ فيمـا يُـدرَكُ بحِـسٍّ أو وَهمٍ، واللهُ تعالى لا يُدرَكُ بحِسٍّ ولا وَهمٍ؛ فلا يُعرَفُ باسمِهِ وإنَّما يُعرَفُ بِصفاتِهِ(٦٢).

وذهبَ أكثرُ العلماءِ إلى أنَّهُ اسمٌ لا صِفةٌ(٦٣)؛ واحتجُّوا بأنَّهُ يُوصَفُ ولا يُوصَـفُ بِـهِ، فيُقالُ: (إلهٌ واحدٌ) ولا يُقـالُ: (واحـدٌ إلـهٌ)، كمـا يُقـالُ: (رَجُـلٌ كـريمٌ) ولا يُقـالُ: (كـريمٌ رَجُلٌ)(٦٤). وبأنَّهُ لا بُدَّ لصفاتِهِ تعالى مِن موصوفٍ تَجري عليهِ، وما سـوى اسـمِ (اللهِ) تعـالى صفاتٌ؛ فوجبَ أن يكونَ اسمُ (اللهِ) تعالى موصوفًا(٦٥).

وأجابُوا عنِ احتِجاجِهم(٦٦) بأنَّهُ، لـمَّا عُلمَ أنَّ للعالَـمِ صانِعًا، لا يمتَنِعُ أن يُعرَفَ باسمِهِ(٦٧).

فإن قيل: لِـمَ لا يجوزُ أن يكونَ اسمُ (اللهِ) تعالى صِفةً جاريةً على موصوفٍ لا نعلمُـهُ من أسمائِهِ تعالى؛ بدليلِ قولِهِ ﷺ "أسألُكَ بكُلِّ اسمٍ سَمَّيتَ بِهِ نفسَـكَ، استـأثَرتَ بِـهِ في عِلـمِ الغَيبِ عندَكَ، أو علَّمتَهُ أَحَدًا مِن خلقِكَ... الحديث"(٦٨)؟.

قيل: لَمَّـا قـالَ اللهُ تعـالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعـراف: ١٨٠]، فنسـبَ جميـعَ أسمائِهِ إليهِ، ولم ينسبها إلى غيرِهِ؛ عُلِمَ أنَّهُ [موصوفٌ](٦٩) لا صِفةٌ(٧٠).

الثَّالثةُ: إذا كانَ اسمُ (اللهِ) تعالى اسمًا لا صِفةً، فهل هو عَلَمٌ أو غيرُ عَلَمٍ؟.

ذهبَ قومٌ إلى أنَّهُ غيرُ عَلَمٍ، واحتجُّوا بأنَّ العَلَمَ إنَّما يُحتـاجُ إليـهِ [٣/ أ] فيمـا يَـدخُلُ تحتَ جِنسٍ أو نَوعٍ، واللهُ تعالى لا يدخُلُ تحتَ جِنسٍ ولا نوعٍ، فلا يكونُ لهُ اسمُ عَلَمٍ(٧١).

وذهـبَ أَكثَـرُ العُلمـاءِ إلى أنَّـهُ عَلَـمٌ، واحتجُّـوا بقولِـهِ تعـالى ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، قال الـمُفَسِّرون: معناهُ: هل تعلمُ أَحَدًا سوى اللهِ اسمُهُ (اللهُ)؟(٧٢) وبأنَّـهُ لا بُـدَّ لكُلِّ ذاتٍ مخصوصةٍ مِن اسمٍ يُعَرِّفُها، وما سوى (اللهِ) تعالى صِفاتٌ؛ فوجبَ أن يكـونَ اسـمُ (اللهِ) تعالى اسمًا يُعَرِّفُ ذاتَهُ الـمخصوصةَ.

وأجابوا عن احتجاجِهم[٧٣] بأنَّ المُرادَ بـ (العَلَمِ) إنَّما يَختَصُّ بِهِ، لا أنَّه يُمَيِّزُهُ عن غيرِهِ؛ لأنَّ (العَلَمَ) بهذا المعنى إنَّما وُضِعَ للفَصلِ بينَ المُتَشابِهاتِ، واللهُ تعالى لا شبيهَ لهُ، ولا نَظيرَ لهُ[٧٤].

فإن قيلَ: والصِّفةُ إنَّما وُضعَت للفَصلِ بينَ المُتَشابِهاتِ؛ فلِمَ جازت لهُ الصِّفةُ ولم يجُز لهُ العَلَمُ بهذا المعنى؟[٧٥].

قيلَ: ليسَت الصِّفةُ للفصلِ مُطلقًا، بل هي نوعانِ:

نوعٌ يُرادُ بِهِ ما ذُكرَ، وهو الَّذي يجري على موصوفِهِ في إعرابِهِ، ولا يجوزُ قَطعُهُ عنهُ؛ لأنَّهُ لمَّا كانَ الموصوفُ لا يُفهَمُ إلَّا بذِكرِ صِفتِهِ صارا كشَيءٍ واحدٍ؛ ولهذا شبَّهَ سيبويهِ[٧٦] الصِّفةَ والموصوفَ بالصِّلةِ والموصولِ.

ونوعٌ يُرادُ بِهِ مُجَرَّدُ التَّوكيدِ أو المَدحِ أو الذَّمِّ أو التَّرَحُّمِ، وهو الَّذي يجوزُ قَطعُهُ عن موصوفِهِ، إمَّا برَفعِهِ على إضمارِ مُبتَدَأٍ، وإمَّا بنَصبِهِ على إضمارِ فعلٍ. وصِفاتُ اللهِ تعالى يُرادُ بِها مُجَرَّدُ المَدحِ، كما في قولِهِ تعالى ﴿ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ ﴾[٧٧] [المائدة: ٤٤].

الرَّابعةُ: إذا كانَ اسمُ (اللهِ) تعالى عَلَمًا، فهل هو منقولٌ أو غيرُ منقولٍ؟.

ذهبَ الأكثرون إلى أنَّهُ غيرُ منقولٍ[٧٨]؛ واحتجُّوا بأنَّهُ لو كان منقولًا لكانَ لهُ تعالى سميٌّ، واللَّازمُ باطلٌ فالملزومُ مثلُهُ. بيانُ المُلازمةِ: أنَّ المشركين سمَّوا أوثانَهم (آلهةً) [٣/ ب] بدليلِ قولِهِ تعالى ﴿ أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾ [ص: ٥]، وبُطلانُ اللَّازمِ أنَّ اللهَ تعالى نفى أن يكونَ لهُ سميٌّ بقولِهِ تعالى ﴿ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾[٧٩] [مريم: ٦٥].

وذهبَ أكثرُ النَّحويِّين[٨٠] إلى أنَّهُ منقولٌ[٨١]، واحتجُّوا بأنَّ لَفظَ (إلـه) يقعُ على المعبودِ بحَقٍّ، وعلى غيرِهِ، قال اللهُ تعالى ﴿ وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال تعالى ﴿ أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ [الجاثية: ٢٣]، فلمَّا دخلَت عليهِ (أل)، ولزمَت فيهِ؛ اختُصَّ بالمعبودِ بحقٍّ، كما اختُصَّ (البيتُ) بالكعبةِ، و (النَّجمُ) بالثُّريَّا[٨٢].

وأجابوا عن احتجاجِهم[٨٣] بأنَّ الَّذي سمَّى بهِ الـمُشركون أوثـانَهُم إنَّمـا هـو (إلـهٌ) الـمُجرَّدُ مِـن (أل)، وأمَّـا الـمُعرَّفُ بهـا فلـم يُسَـمَّ بـهِ إلَّـا اللهُ سـبحانَهُ وتعـالى[٨٤]، ولا يَلزمُ مِن كونِهِ منقولًا أن لا يكونَ مُختَصًّا، فإنَّهُ لا خِلافَ في وُجودِ أسماءٍ منقولـةٍ وهـي مُختَصَّةٌ بـمُسَمَّياتِها، كالحارثِ والعبَّاسِ[٨٥].

الخامسةُ: إذا كانَ اسمُ (اللهِ) تعالى منقولًا، فهل هو منقولٌ مِن مُشتَقٍّ أو من غيرِهِ؟.

اتَّفقَ القائلون بنقلِهِ: أنَّه [منقولٌ][٨٦] مِن مُشتَقٍّ، وفيهِ قولان:

أحدُهما: أنَّهُ (إلهٌ) على (فِعال) بمعنى (مَفعول)[٨٧]؛ لأنَّهُ مُؤتَـمٌّ بِهِ، ثُمَّ دخلَـت عليـهِ (أل)، فقيلَ: (الإلاهُ)، ثُمَّ حُذِفَت الهمزةُ لكثرةِ الاستعمال؛ إمَّا اعتباطًا، وإمَّـا بإلقـاءِ حركتِهـا على اللَّامِ السَّاكنةِ قبلَها، فقيلَ: (اللَّاهُ)، ثُمَّ أُدغمَتِ اللَّامُ، بعدَ سلبِ حركتِها، في اللَّامِ بعـدَها وفُخِّمَت، فقيلَ: (اللهُ)، وصارت أَلِفُهُ كالعوَضِ عن الهمزةِ الـمحذوفةِ[٨٨]؛ ولهـذا لا يُجمَـعُ بينَهما إلَّا في الضَّرُورةِ، كقولِهِ[٨٩]: [الطَّويل]

مَعـادَ الإلـهِ أن تكـونَ كظَبيـةٍ ولا دُميَـةٍ ولا عَقيلـةِ رَبـرَبِ[٩٠]

والثَّاني: أنَّهُ (لَاه) بوَزنِ (فَال)، وأصلُهُ (لَيَهٌ) على وزنِ (فَعَل)، فقلبَ الياءَ ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها[٩١] [٤/ أ]، ومنهُ قولُهُ:[٩٢]

..... يَسـمعُها لاهُـهُ الكُبـارُ

ثُمَّ دخلَت عليهِ (أل)، وأُدغمَت اللَّامُ في اللَّامِ، وفُخِّمَت، فقيلَ: (اللهُ).

والألفُ[٩٣] على الأوَّلِ زائدةٌ، وعلى الثَّاني بَدَلٌ مِن أَصلٍ، وهي على القولينِ:

- ثابتةٌ في اللَّفظِ إلَّا في الضَّرورةِ، كقولِهِ[٩٤]: [الرَّجز]

أَقبلَ سيلٌ جاءَ مِن وادِي اللـه [يَـحرِدُ حَردَ][٩٥] الجَنَّةِ الـمُغِلَّه[٩٦]

- ساقِطةٌ في الخطِّ؛ قيلَ: لئلَّا يشتبهَ بخطِّ (اللَّات) اسمِ الصَّنمِ، في مَن وقفَ عليهِ بالهـاءِ، ثُـمَّ كتَبَهُ على الوقفِ؛ أو بخطِّ (اللاهي) اسمِ الفاعلِ مِن (لها يلهو) في مَن وقفَ عليهِ بحـذفِ الياءِ، ثُمَّ كتَبَهُ على الوقفِ. وقيلَ: حذفُ الألفِ لغةٌ قليلةٌ جاءَ الخطُّ عليها، والتُزِمَ ذلـك لكثرةِ الاستعمالِ[٩٧].

فإن قيلَ: قد تقرَّر أنَّ (أل) زائدةٌ في اسمِ (الله) فما معناها فيهِ؟.

قيلَ: يجوزُ أن تكونَ للعهدِ، فإذا قيلَ (الله) كانَ معناهُ (الذي عُهِدَت أُلُوهِيَّتُـهُ ولم يـزل كذلكَ)[٩٨].

ويجوزُ أن يكونَ للتَّعظيمِ، كمـا قـالَ الكوفيُّـون، قـال ابـنُ السِّـيدِ البَطَلَيوسِـيُّ[٩٩] في مسائلِهِ[١٠٠]: "لم نجد في كلامِ العربِ اسمًا عُظِّمَ بـ (أل) فنقيسَ هذا عليهِ"[١٠١] انتهى كلامه.

ولقائلٍ أن يقولَ: قد وجدنا لاسمِ (الله) تعالى خصائصَ لم نجدها لغيرِهِ، فلا يمتنـعُ أن يكونَ تعظيمُهُ بـ (أل) من خصائصِهِ.

ونقلَ السُّهيلِيُّ[١٠٢] وابنُ العربيِّ[١٠٣] أنَّ (أل) في اسمِ (الله) تعالى أصليَّةٌ غـيرُ زائـدةٍ، واعتذرا عن وصلِ الهمزةِ بكثرةِ الاستعمال[١٠٤].

وقد رُدَّ قولُهما بأنَّهُ لو كانت (أل) فيهِ أصليَّةً لكانَ وزنُهُ (فَعَّالًا) كـ (سـآل) و (لآل)، ولو كانَ كذلكَ لوجبَ تنوينُهُ؛ لأنَّهُ ليسَ فيهِ ما يمنعُهُ من التنـوينِ، فعُلِـمَ أنَّ (أل) فيـهِ زائـدةٌ غيرُ أصليَّةٍ[١٠٥].

ولهما أن يقولا: لـمَّا اختُصَّ اسمُ (الله) تعالى بخصائصَ لم يَشرَكهُ فيها غـيرُهُ، لا يمتنـعُ أن يكونَ تركُ تنوينِهِ [٤/ ب] مِن خصائِصِهِ.

السَّادسةُ: إذا كانَ لفظُ (إلاه) أو (لاه) مُشتقًّا، فمِن أيِّ شيءٍ اشتُقَّ؟.

فيهِ سبعةُ أقوالٍ:

أحدُها: أنَّ لفظَ (إله) مشتقٌّ مِن (أَلِهَ) إذا تحيَّرَ، وسُمِّيَ بهِ تعالى؛ لأنَّ القلوبَ تَحارُ في عظمتِهِ[١٠٦].

والثَّاني: أنَّهُ مشتقٌّ مِن (أَلِهَ إليهِ) إذا فَزِعَ، وسُمِّيَ بهِ تعالى؛ لأنَّ كلَّ شـيءٍ يَفـزَعُ إليـهِ، أي: يلجأُ[١٠٧].

والثَّالثُ: أنَّهُ مشتقٌّ مِن (أَلِهَ بالمكانِ) إذا ثبتَ وأقامَ، وسُمِّيَ بهِ تعالى لدوامِ بقائِهِ[١٠٨]، ومنهُ قولُهُ[١٠٩]: [الطَّويل]

أَلِـــهنَا بِـــدارٍ مـــا تَـــبِينُ رُســـومُها ... كـأنَّ بقاياهـا وِشَـامٌ علـى اليَـدِ[١١٠]

والرَّابعُ: أنَّهُ مشتقٌّ مِن (وَلِـــهَ إليهِ) إذا اشتدَّ شوقُهُ، وسُمِّيَ بـهِ تعـالى؛ لأنَّ القلـوبَ تشتاقُ إلى معرفتِهِ. وأصلُ (إله): (ولاه) كما أنَّ أصلَ (إشاح): (وِشاح)، فأُبدِلت الواوُ فيهـا همزةً، ونُسبَ إلى الخليلِ[١١١]، رحمَهُ اللهُ تعالى[١١٢].

وقد [رُدَّ][١١٣] بأنَّه لو كانت الهمزةُ في (إله) بدلًا مِن واوٍ؛ لجـازَ أن يُقـالَ فيـهِ: (وِلاهٌ) على الأصلِ، كما يُقالُ في (إشاحٍ): (وِشاحٌ)، ولجازَ أن يُقالَ في جمعِهِ: (أَولِـهَةٌ) كما يُقـالُ في جمعِ (وِشاحٍ): (أَوشِحَةٌ)، ولَـمَّا قيلَ: (إلهٌ وآلِهَةٌ) ولم يُقَل (وِلاهٌ وأَولِـهَةٌ) عُلِمَ أنَّ الهمزةَ فيـهِ أصلٌ لا بدلٌ[١١٤].

ولهُ أن يقولَ: إنَّ البدلَ لزمَ في (إلهٍ)؛ لأنَّهُ اختُصَّ بخصائصَ لم يَشرَكهُ فيهـا غـيرُهُ، ثُـمَّ جاءَ الجمعُ على التزامِ البدلِ[١١٥].

والخامسُ: أنَّهُ مشتقٌّ من (أَلَـهَهُ إلاهَةً) كـ (عَبَدَهُ عِبَادَةً) وزنًا ومعنًى، ومنهُ قـراءةُ ابـنِ عبَّـاسٍ[١١٦]، رضـيَ اللهُ عنهمـا ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾[الأعـراف: ١٢٧]، أي: عِبادتَـك، وسُمِّيَ بهِ تعالى؛ لأنَّهُ لا يُعبَدُ بحقٍّ إلا هو[١١٧].

والسَّادسُ: أنَّ لفظَ (إلاه) مشتقٌّ مِن (لَاهَ يَلِيهُ) إذا احتجبَ، وسُـمِّيَ بـهِ تعـالى؛ لأنَّـه حجبَ القلوبَ والأبصارَ عن كُنهِ جلالِهِ[١١٨]، ومنهُ قولُهُ[١١٩]: [٥/أ] [البسيط]

لاهَـت فمـا عُرفَـت يومًـا بخارِجـةٍ ... يـا ليتَهـا خرجَـت حتَّـى رأيناهـا[١٢٠]

والسَّابعُ: أنَّهُ مشتقٌّ مِن (لاهَ يَلِيهُ) إذا ارتفـعَ[١٢١]، وسُـمِّيَ بـهِ تعـالى؛ لأنَّـهُ مُرتَفِـعٌ لا بالمكانِ. وقد تقدَّمَ في المسألةِ قبلَها إعلالُ (لَاهَ يَلِيهُ)، ويدُلُّ علـى أنَّ عـينَ الفعـلِ يـاءٌ لا واوٌ: أنهم قالوا: ([لَـهْيَ][١٢٢] أبوكَ)[١٢٣] فظهرت الياءُ لـمَّا نُقِلَت إلى موضعِ اللامِ.

فإن قيلَ: هذهِ المعاني إن كانت موجودةً في الأزَلِ لزِمَ قِدَمُ العالَـمِ، وإن لم تكن موجودةً لزمَ أن لا يكونَ البارئُ، تعالى، إلـهًا في الأزَلِ، وكِلاهما باطلٌ.

قيلَ: البارئُ، تعالى، موصوفٌ في الأزلِ بأنَّهُ يخلُقُ خلقًا تُوجَدُ فيهم هذه المعاني؛ فكانت موجودةً في الأزَلِ بهذا الاعتبارِ[١٢٤].

السَّابعةُ: في خصائصِ اسمِ (اللهِ) تعالى:

وهي كثيرةٌ اقتصرنا منها على سبعٍ:

إحداها: أنَّهُ لم يُسَمَّ بهِ غيرُ البارئِ تعالى[١٢٥]، كما تقدَّم، بخلافِ غيرِهِ من أسمائِهِ تعالى، فقد تسمَّى مُسيلَمةُ[١٢٦] الكذَّابُ بـ (الرَّحمنِ)، وأنشدَ شاعرُهم[١٢٧]: [البسيط]

سَمَوتَ للمَجدِ يا بنَ الأكرمينَ أبًا فأنتَ غيثُ الوَرى لا زلتَ رحمانا[١٢٨]

والثَّانيةُ: أنَّهُ يُشعِرُ بالذَّاتِ الجامِعةِ لصفاتِ الإلهيَّةِ، بخلافِ غيرِهِ مِن أسمائِهِ تعالى؛ فإنَّهُ لا يُشعِرُ إلا بصفةٍ مِن عِلمٍ أو قُدرَةٍ أو نحوِ ذلكَ.

والثَّالثةُ: أنَّهُ يُنسَبُ إليهِ جميعُ أسمائِهِ تعالى، ولا يُنسَبُ هوَ إلى شيءٍ منها، فيقالُ: الرَّحمنُ مِن أسماءِ اللهِ تعالى، ولا يُقالُ: اسمُ (الله) تعالى مِن أسماءِ الرَّحمنِ[١٢٩].

والرَّابعةُ: أنَّهُ لزمَت فيهِ (أل) حتى صارت كبعضِ حروفِهِ؛ ولهذا دخلَت عليهِ (يا) فقيلَ: (يا أللهُ) بخلافِ غيرِهِ مِن أسمائِهِ تعالى، فلا يُقالُ: (يا الرَّحمنُ)؛ لأنَّهُ تعرَّفَ بـ (أل) فلا يتعرَّفُ بالنِّداءِ؛ لئلَّا يجتمعَ عليهِ تعريفانِ[١٣٠].

والخامسةُ: أنَّهُ إذا [٥/ ب] حُذفَ حرفُ النِّداءِ مِن أوَّلِهِ عُوِّضَ بميمٍ مُشدَّدةٍ في آخرِهِ، فقيلَ: (اللَّهُمَّ)[١٣١]؛ ولهذا لا يُجمعُ بينهما إلا في الضَّرورةِ، كقولِهِ[١٣٢]: [الرَّجز]

إنِّي إذا ما حَدَثٌ ألَمَّا أقولُ: يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ[١٣٣]

وقالَ الفرَّاءُ[١٣٤]: معنى (اللَّهُمَّ): يا أللهُ أُمَّ بخيرٍ، أي: اقصُد، فحُذفت (يا) وهمزةُ (أُمَّ) بإلقاءِ حركتِها على الهاءِ قبلَها بعدَ سلبِ حركتِها[١٣٥]، وقد رُدَّ بأنَّ (اللَّهُمَّ) تُستعملُ في موضعٍ لا يَصِحُّ فيهِ هذا التقديرُ، كقولِهِ تعالى ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الأنفال: ٣٢][١٣٦].

السَّادسةُ: أنَّهُ يُقالُ فيهِ عندَ التَّعجبِ (للهِ أبوكَ) و (لاهِ أبوكَ)[١٣٧]، ومنهُ قولُهُ[١٣٨]: [البسيط]

لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أفضلتَ في حَسَبٍ عنِّي ولا أنتَ ديَّاني فتخزوني[١٣٩]

وأصلُ (للهِ أبوكَ): (لِـ اللهِ أبوكَ) فحُذفت الهمزةُ استغناءً عنها بلامِ الجرِّ، فالتَقت لامُ الجرِّ ولامُ التَّعريفِ ولامُ الجلالةِ، وأُدغمَت لامُ التَّعريفِ في لامِ الجلالةِ.

وأصلُ (لاهِ أبوكَ): (للهِ أبوكَ) فحُذفت عندَ سيبويهِ لامُ الجرِّ ولامُ التَّعريفِ[١٤٠]، وحُذفت عندَ المبرّدِ[١٤١] لامُ التَّعريفِ ولامُ الجلالةِ، وفُتحَت لامُ الجرِّ لأجلِ الألفِ بعدَها[١٤٢].

والحاصلُ أنَّهما اتَّفقا على حذفِ لامِ التَّعريفِ، واختلفا في غيرِها؛ فسيبويهِ حذفَ لامَ الجرِّ، والمبرّدُ حذفَ لامَ الجلالةِ[١٤٣].

قيلَ: وقولُ سيبويهِ أَولى؛ لأنَّهُ فيهِ حذفٌ فقطٌ، وفي قولِ المبرّدِ حذفٌ وتغييرٌ، وتقليلُ الإعلالِ أولى مِن التَّكثيرِ[١٤٤].

ولا يُقالُ: بل قولُ المبرّدِ أولى؛ لأنَّهُ فيهِ بقاءُ حرفِ الجرِّ عاملًا، وفي قولِ سيبويهِ حذفُ حرفِ الجرِّ وبقاءُ عملِهِ.

لأنَّا نقولُ: قد حُذفَ حرفُ الجرِّ وبقيَ عملُهُ في قولِهِ: (بِكم درهمٍ اشتريتَ؟)، وفي قولِهم في القسمِ: (اللهِ لأفعلَنَّ)، وفي قولِهم في جوابِ [٦/ أ]: كيفَ أصبحتَ؟ : (خيرٍ عافاكَ اللهُ) ونحوَ ذلك[١٤٥].

والسَّابعةُ: أنَّهُ فُخِّمَت لامُهُ بعدَ الضَّمِّ والفتحِ، ورُقِّقَت بعدَ الكسرِ[١٤٦]. ونقلَ أبو البقاءِ[١٤٧] أنَّ منهم مَن رقَّقَها على كلِّ حالٍ[١٤٨]. قيلَ: وهو خلافُ ما عليهِ كلامُ العربِ[١٤٩].

وخصائصُ اسمِ اللهِ تعالى كثيرةٌ، حتى قيلَ إنَّهُ اسمُ اللهِ الأعظمُ.

القِسمُ الثَّاني: [في المركَّبات]

اعلم أنَّهُ يجوزُ فيما بعدَ (إلَّا) مِن قولِنا (إلَّا الله) ثمانيةُ أوجهٍ، ستةٌ عن رفعٍ، واثنانِ عن نصبٍ، أمَّا أوجهُ الرَّفعِ:

فأحدُها: أنَّ (إلـهَ) اسمُ (لا)، بُني معها على الفتحِ[١٥٠]؛ لتضمُّنِهِ معنى (مِن) الاستغراقيَّةِ[١٥١]، أو لتركيبِهِ تركيبَ خمسةَ عشرَ[١٥٢]، وخبرُها محذوفٌ، و (إلَّا اللهُ) بدلٌ مِن موضعِ (لا) معَ اسمِها[١٥٣]، أو موضعِ اسمِها قبلَ دخولِها؛ لأنَّ (لا) واسمَها في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ[١٥٤]، إذِ التقديرُ (لا إلـهَ لنا أو في الوجودِ إلَّا اللهُ)[١٥٥]، وهوَ مشهورٌ بينَ المعربينَ[١٥٦].

وقد رُدَّ بأنَّ البدلَ في نِيَّةِ تكرارِ العاملِ، ولا يمكنُ هُنا تكرارُ العاملِ؛ إذ لا يُقالُ في (لا رجُلَ في الدَّارِ إلَّا زيدٌ): (لا رجُلَ في الدَّارِ إلَّا لا زيدٌ)[١٥٧]. وأُجيبَ بأنَّا لم نقُل إنَّهُ بدلٌ مِن اسمِها على اللَّفظِ حتى يلزمَ ما ذُكِرَ؛ لأنَّ العاملَ في اللَّفظِ هو (لا)، فإذا أُبدِلَ منهُ قُدِّرَ العاملُ فيهِ عاملًا في بدلِهِ، ولا يُمكِنُ تقديرُ (لا) عاملةً في البدَلِ؛ لأنَّها لا تعملُ فيما بعدَ (إلَّا). وإنَّما قلنا إنَّهُ بدلٌ مِن اسمِ (لا) على الموضعِ، والعاملُ في الموضعِ هو الابتداءُ، فإذا أُبدِلَ مِنهُ قُدِّرَ العاملُ فيهِ عاملًا في بَدَلِهِ، فقد أمكنَ هُنا تَكرارُ العاملِ، وهوَ تقديرُ الابتداءِ عاملًا في البدَلِ[١٥٨].

والثَّاني: أنَّ (إلهَ) اسمُ (لا)، وخبرُها محذوفٌ كما تَقدَّمَ، و (إلَّا اللهُ) صفةٌ لموضعِ (لا) مع اسمِها، أو موضعِ اسمِها قبلَ دخولِها، على حدِّ قولِهِ تعالى ﴿مَالَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٩][١٥٩] في مَن رفعَ (ذ)[١٦٠]، والتَّقديرُ (لا إلهَ غيرُهُ لنا أو في [٦/ ب] الوجُودِ)، ووقعَت (إلَّا) صفةً على حدِّ قولِهِ تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢][١٦١].

فإن قيلَ: (لا) عاملةٌ [عملَ][١٦٢] (إنَّ)، و (إنَّ) لا يُعتبَرُ محلُ اسمِها، فكذا [لا][١٦٣]!.

قيلَ: الفَرقُ بينَهما أنَّ محلَّ اسمِ (إنَّ) زالَ وانتَسخَ؛ ولهذا امتنعَ رفعُ النَّعتِ والمعطوفِ قبلَ مُضيِّ الخبرِ، ومحلُّ اسمِ (لا)، إذا كانَ مُفرَدًا، باقٍ عندَ سيبويهِ على الرَّفعِ بالابتداءِ، وما بعدَهُ مرفوعٌ بأنَّهُ خبرُ المبتدأِ لا خبرُها؛ لأنَّها إنَّما تعملُ عندَهُ في الاسمِ لا في الخبرِ[١٦٤]؛ ولهذا جازَ رفعُ النَّعتِ والمعطوفِ قبلَ مُضيِّ الخبرِ.

والثَّالثُ: أنَّ (إلهَ) اسمُ (لا)، وخبرُها محذوفٌ، و (إلَّا اللهُ) بدلٌ مِن الضَّميرِ المستَكنِّ فيهِ، كما تقولُ (ما أحدٌ يقومُ إلَّا زيدٌ) فـ (زيدٌ) بدلٌ مِن الضَّميرِ في (يقومُ)، فهو بدلٌ مرفوعٌ مِن ضميرٍ مرفوعٍ عائدٍ على اسمِ (لا). وهذا لا كُلفةَ فيهِ، وهو اختيارُ الشَّيخِ أثيرِ الدِّينِ أبي حيَّان[١٦٥]، رحمَهُ اللهُ تعالى[١٦٦].

والرَّابعُ: أنَّ (إلهَ) اسمُ (لا)، و (إلَّا اللهُ) خبرُها، والاستثناءُ مُفرَّغٌ، وهـو منقـولٌ عـن الشَّلَوبين[١٦٧] فيما علَّقهُ على المفصَّلِ[١٦٨] للزَّمخشريِّ[١٦٩]، وقد ردَّه أبو حيَّان وابنُ الحاجـبِ [١٧٠]، قال أبو حيَّـان: لأنَّ مـا بعـد (إلَّـا) معرفـةٌ، ولا تعمـلُ (لا) في الــمعارفِ، بـل الخـبرُ محذوفٌ، أي: لا إلـهَ لنـا إلَّـا اللهُ. هـذا إن جعلنـا (لا) هـذهِ عاملـةً في الخـبرِ، وهـو مـذهبُ الأخفشِ[١٧١]، أمَّا إذا جعلناها غيرَ عاملةٍ فيهِ، بل هو مرفوعٌ بما كانَ عليهِ قبلَ دخولِها، وهـو مذهبُ سيبويهِ[١٧٢]، فكانَ ينبغي أن يكونَ خبرًا؛ إلَّا أنَّهُ منعَ مِن ذلكَ كونُ المبتدأِ نكرةً والخبرِ معرفةً، وهو ممنوعٌ إلَّا في ضرائرِ الأشعارِ.[١٧٣] وقالَ ابنُ الحاجبِ: لأنَّ ما بعدَ (إلَّـا) مُسـتثنًى مِن اسمِ (لا)، ولا يجوزُ أن يكونَ الـمُستثنَى خبرًا عن الـمُستثنَى مِنهُ؛ لأنَّهُ مُبيِّنٌ لهُ[١٧٤].

وأُجيبَ عن قولِ أبي حيَّان [بأنَّهُ][١٧٥] لا يضرُّ سيبويهِ الإخبارُ بالـمعرفةِ عن النَّكـرةِ عندَ وجودِ الـمُسَوِّغِ [٧/ أ] وهو الاستفهامُ[١٧٦]، والـمُسَوِّغُ هنا موجودٌ وهو النَّفيُ[١٧٧].

وعن قولِ ابنِ الحاجبِ بأنَّهُ لـيسَ الاسـتثناءُ إخراجًـا مِـن الــمَحكومِ عليـهِ بـل مِـن الحُكمِ، ولو سُلِّمَ أنَّهُ إخراجٌ منهُ لكن ليسَ الـمُستثنى منهُ الـمَحكومَ عليهِ: اسـمُ (لا)، الَّـذي أُخبرَ عنهُ بـما بعدَ (إلَّا)، بل الخبرُ العامُّ، وهو (موجـودٌ) أو (كـائنٌ)، إلَّـا أنَّـهُ حُـذِفَ لقصـدِ التَّفريغِ، وأُقيمَ الـمُستَثنى مَقامَهُ، وأُعربَ إعرابَهُ[١٧٨].

فإن قيلَ: لِـمَ جُعلَ الاستثناءُ هُنا مُفَرَّغًا، وفيما تَقدَّمَ تامًّا مع حذفِ الخبرِ هنا وهناك!

قيلَ: الـمحذوفُ هُنا أُعرِضَ عنهُ في الإعرابِ حتَّى صارَ نِسيًا منسيًّا، وهناكَ حُكِمَ لـهُ بحُكمِ القاعدَةِ؛ فافترقا[١٧٩].

والخامسُ: أنَّ (إلهَ) اسمُ (لا)، و (إلَّا اللهُ) مرفوعٌ بـ (إلهَ) ارتفـاعَ الاسـمِ بالوصـفِ، وأغنى الـمرفوعُ عن الخبرِ، على حدِّ (ما مضروبٌ الزَّيدان)؛ لأنَّ (إلهًا) بـمعنى (مألوهٍ) كمـا تقدَّمَ. ولو قيلَ (لا معبودَ إلَّا اللهُ) لم يمتنع فيهِ ما ذُكرَ[١٨٠].

وقد رُدَّ [بأنَّ][١٨١] سيبويهِ منعَ نحوَ (إنَّ قائمًا أخواكَ)[١٨٢]، وإذا امتنعَ في (إنَّ) امتنـعَ في (لا)، بل أولى؛ لأنَّها فرعُها في العملِ. وبـأنَّ (إلهًـا) لـو كـانَ عاملًـا لكـانَ مُطوَّلًـا؛ فكـانَ مُنَوَّنًا[١٨٣].

وأُجيبَ عن الأوَّلِ بأنَّ الأخفشَ أجازَهُ[١٨٤]، وإنَّما منعهُ سيبويهِ؛ لعدَمِ مُسَوِّغِ الابتداءِ بالنَّكرةِ، والمُسَوِّغُ هُنا موجودٌ، وهو النَّفي، وحينئذٍ فلا خلافَ بينهُما في جوازِهِ[١٨٥].

وعن الثَّاني بأنَّ تنوينَهُ حُذفَ تخفيفًا: أمَّا عندَ من يُجيزُهُ[١٨٦]، ويجعلُ منهُ ﴿لَا غَالِبَ لَكُمُ﴾ [الأنفال: ٤٨]، و ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾ [يوسف: ٩٢]، و (لا مانعَ لما أعطيتَ)[١٨٧]؛ فلا إشكالَ، وأمَّا عندَ مَن يمنعُهُ[١٨٨]، ويجعلُ الظُّروفَ مُتعلِّقةً بمحذوفٍ، لا باسمِ (لا)؛ فلا يمنعُهُ هنا لكثرةِ الاستعمال[١٨٩].

والسَّادسُ: أنَّ (إلهَ) اسمُ (لا) [٧/ ب]، وهو خبرٌ في الحقيقةِ، و (اللهُ) خبرٌ في اللَّفظِ، وهو مُبتدأٌ في الحقيقةِ. ونُسبَ إلى الزَّمخشريِّ[١٩٠]، وتقريرُهُ أنَّ الكلامَ لهُ اعتباران: اعتبارُ أصلهِ، واعتبارُ تفريعٍ يزيدُهُ فائدَةً، والاستثناءُ تفريعٌ يزيدُ الكلامَ فائدةً، فإذا قيلَ (جاءَني زيدٌ) ثبتَ مجيءُ زيدٍ، وجازَ مجيءُ غيرِهِ، وإذا قيلَ (ما جاءَني إلَّا زيدٌ) ثبتَ مجيءُ زيدٍ وانتفى مجيءُ غيرِهِ، وكذا هُنا أصلُ الكلامِ (اللهُ إلهٌ)، فلمَّا فُرِّعَ عليهِ وقيلَ (لا إلهَ إلَّا اللهُ) ثبتَت إلهيَّةُ اللهِ تعالى وانتفت إلهيَّةُ ما سواهُ.

وقد رُدَّ بأنَّهُ مُخالفٌ لقولِ النَّحويِّينَ: إنَّ الذي يُبنى مع (لا) هو المُبتدأُ لا الخبرُ[١٩١].

ولهُ أن يقولَ: لمَّا حلَّ الخبرُ محلَّ المُبتدأِ لقصدِ التَّفريعِ أخذَ حكمَهُ فبُنيَ مع(لا).

وأمَّا وجها النَّصبِ:

فأحدُهما: أنَّ (إلهَ) اسمُ (لا)، وخبرُها محذوفٌ، كما تقدَّمَ، وما بعدَ (لا) منصوبٌ على الاستثناءِ[١٩٢]، قالَ أبو الحسنِ الأُبَّذِيُّ[١٩٣]: "إذا قُلتَ (لا رجلَ في الدَّارِ إلَّا زيدًا) كانَ نصبُ زيدٍ على الاستثناءِ أحسنُ من رفعِهِ على البدلِ؛ لوُجودِ المُشاكلةِ في الاستثناءِ دونَ البدلِ"[١٩٤] انتهى كلامُهُ.

ويُؤيِّدُهُ أنَّهم قالوا: إنَّ الرَّفعَ على الإتباعِ في نحوِ (ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ) أحسنُ مِن النَّصبِ على الاستثناءِ، لوجودِ المُشاكلةِ في الإتباعِ دونَ الاستثناءِ، حتَّى لو وُجدَت

الـمُشاكلةُ فيهما استويا، نحوَ (ما رأيتُ أحدًا إلَّا زيدًا)، ولا يُنكَرُ كـونُ النَّصـبِ هنـا أحسـنُ والرَّفعُ أكثرُ؛ فقد يكونُ الشَّيءُ واجبًا في الاستعمالِ شادًّا في القياسِ كـ (استحودَ)[١٩٥].

والثَّاني: أنَّ (إلهَ) اسمُ (لا)، وخبرُهـا محـذوفٌ، و (إلَّـا اللهَ) صـفةٌ لاسـمِ (لا) علـى اللَّفـظِ أو علـى الـموضعِ بعـدَ دخولِهـا، والتَّقـديرُ: [٨/ أ] (لا إلـهَ غـيرَ اللهِ لنـا أو في الوجودِ)[١٩٦]، ولا يجوزُ النَّصبُ على البدلِ مِـن اسـمِ (لا) علـى اللَّفـظِ؛ لأنَّ البـدلَ في نيَّـةِ تكرارِ العاملِ، والعامِلُ في اللَّفظِ هو (لا)، فإذا أُبدِلَ مِنهُ قُدِّرَ العامِلُ فيهِ عاملًـا في بدلِـهِ، ولا يُمكِنُ تَقديرُ (لا) عامِلةً في البدلِ؛ لأنَّها لا تعملُ فيما بعدَ (إلا)[١٩٧].

القسمُ الثَّالثُ: [في المُتَمِّماتِ]

اعلم أنَّهُ يتعلَّقُ بما تقدَّمَ سبعُ مسائِلَ:

أحدُها: (لا) النَّافيةُ إذا دخلَت على النَّكرةِ تارةً تنصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، كـ(إنَّ)، غيرَ أنَّ اسمَها إن كان عاملًا ظهرَ نصبُهُ، نحو (لا طالِعًا جبلًا حاضِرٌ)[١٩٨]، وإن كانَ غيرَ عاملٍ بُنِيَ على ما يُنصبُ بهِ لو كانَ مُعرَبًا؛ لـمَا تقدَّمَ، وتُفيدُ نفيَ جميعِ أفرادِها[١٩٩]؛ إذ لو وُجدَ فردٌ منها لَوُجدَت؛ ولذلكَ لا يُقالُ (لا رجُلَ في الدَّارِ بل رجلان).

وتارةً [ترفعُ][٢٠٠] الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، كـ(ليسَ)، ومنهُ قولُهُ[٢٠١]: [مجزوء الكامل]

مـن صـدَّ عـن [نيرانِها][٢٠٢] فأنـا ابـنُ قَـيسٍ لا بـراحُ[٢٠٣]

وتُفيدُ نفيَ واحدٍ مِن الجنسِ؛ ولهذا يُقالُ (لا رجلٌ في الدَّارِ بل رجلان)، وقد تُفيدُ نفيَ الجنسِ بدِلالةِ البيتِ المُتقدِّمِ؛ إذ لا يُقالُ [فيه: لا براحُ لي بل براحان][٢٠٤].

إذا تقرَّرَ هذا فإنَّما اختيرَ (لا) النَّافية للجنسِ في قولِنا (لا إلـهَ إلَّا اللهُ)؛ لأنَّ دِلالتَها على النَّفيِ أقوى مِن دِلالةِ (لا) النَّافيةِ المُوَحِّدةِ وغيرِها مِن كلماتِ النَّفيِ[٢٠٥].

الثَّانيةُ: خبرُ (لا) [النَّافيةِ للجِنسِ][٢٠٦] إن لم يدُلَّ عليهِ دليلٌ امتنعَ حذفُهُ، نحوَ (لا أحدَ أغيرُ مِن اللهِ)[٢٠٧]، وإن دلَّ عليهِ دليلٌ كثُرَ حذفُهُ عندَ الحجازيِّينَ، ووجبَ عندَ غيرِهِم، ورُبَّما ذُكرَ[٢٠٨]، كقولِ حاتمٍ الطَّائيِّ[٢٠٩]: [البسيط]

ورَدَّ جـازرُهُم [حَرفًـا][٢١٠] مُصـرَّمةً ولا كـريمَ مِـن الولـدانِ مَصـبوحُ[٢١١]

إذا تقرَّرَ هذا فحذفُ الخبرِ في [٨/ ب] قولِنا (لا إلهَ إلَّا اللهُ) مِـمَّا دلَّ عليهِ دليلٌ؛ لأنَّـهُ في التَّقديرِ جوابٌ لِمَن قالَ (هل لنا أو في الوُجودِ إلهٌ غـيرُ اللهِ تعـالى؟)، فحـذفَ الخـبرَ مِـن الجوابِ لذكرِهِ في السُّؤالِ.

وقد ردَّهُ الإمامُ فخرُ الدِّينِ الرَّازي بأنَّ الأصلَ عدمُ التَّقديرِ، ولو سُـلِّمَ فـالنَّفيُ عـامٌّ، وتقديرُهُ بما ذُكرَ تخصيصٌ لهُ، فلا يكونُ توحيدًا، فتعيَّنَ حملُ الكلامِ علـى ظـاهرِهِ؛ لأنَّ قولَنـا (لا إلهَ) يُفيدُ النَّفيَ العامَّ وقولَنا (إلَّا اللهُ) يُفيدُ التَّوحيدَ التَّامَّ[٢١٢].

وَأُجيبَ بأنَّ (لا) إنَّما تدخلُ على الـمبتدأِ والخبرِ، وما بعدَ (إلَّـا) لا يصـحُّ أن يكـونَ خبرًا؛ لأنَّهُ معرفةٌ، ولا تعملُ (لا) في الـمعارفِ، وهي عاملةٌ في الخبرِ علـى قـولِ الأخفـشِ؛ ولأنَّ الـمعرفةَ لا تكونُ خبرًا عن النَّكرةِ في الكلامِ؛ ولأنَّهُ خاصٌّ واسمُ (لا) عامٌّ، ولا يُخبَـرُ بالخاصِّ عن العامِّ، فقولُكَ (الحيوانُ إنسانٌ) مُمتَنِعٌ؛ لأنَّ في الحيوانِ ما ليسَ بإنسانٍ، وقولُـكَ (الإنسانُ حيوانٌ) صحيحٌ؛ لأنَّهُ ليسَ في الإنسانِ ما ليسَ بحيوانٍ، وإذا لم يكُنِ الخـبرُ موجـودًا لزمَ تقديرُهُ، وإلَّا بقيَ الـمبتدأُ بلا خبرٍ؛ وهذا باطلٌ، والـمرادُ بـ (لنا) جميعُ العالَـمِ، وهـو مـا سوى اللهِ تعالى، وبـ (الـموجودِ) مُسَمَّى الوُجودِ العَينيِّ والـذِّهنيِّ، فكـانَ النَّفـيُ عامًّـا فكـانَ التَّوحيدُ تامًّا[٢١٣].

ولقائلٍ أن يقولَ: في الجوابِ نظرٌ، أمَّا كونُ (لا) عاملةٌ في الخبرِ على قـولِ الأخفـشِ، فمُعارَضٌ بأنَّها غيرُ عاملةٍ فيهِ، على قولِ سيبويهِ، وأمَّـا كـونُ الــمعرفةِ لا تكـونُ خـبرًا عـن النَّكرةِ في الكلامِ فإنَّما ذلكَ في الإثباتِ لا في النَّفيِ.

الثَّالثةُ: قالَ الشَّيخُ عبدُ القاهرِ الجُرجانيُّ[٢١٤]: كلمـةُ (إلَّـا) في قولِنـا (لا إلـهَ إلَّـا اللهُ) للاستثناءِ؛ لأنَّها لو كانت بمعنى (غَيرِ)، ولا بُدَّ مِن إضمارِ خبرِهِ، فلو أُضـمرَ قبـلَ (إلَّـا) لـزمَ وُقوعُ الخبرِ [٩/أ] بينَ الصِّفةِ والـموصوفِ، ولو أُضمرَ بعدَ (إلَّا) لزمَ وُقـوعُ الاسـتثناءِ قبـلَ تمامِ الكلامِ، وكلاهُما لا يجوزُ[٢١٥].

وقالَ الإمامُ فخرُ الدِّينِ الرَّازيُّ: هو بمعنى (غَير)؛ لأنَّها لـو كانـت للاسـتثناءِ لم يكُـن قولُنا (لا إلهَ إلَّا اللهُ) توحيدًا، واللَّازمُ باطلٌ فالـملزومُ باطلٌ مثلُـهُ، بيـانُ الــمُلازمةِ أنَّهـا لـو كانت كذلكَ لكانَ نفيًا لآلهةٍ يُستثنى مِنهُمُ اللهُ، ولا يكونُ نفيًا لآلهةٍ لا يُستثنى مِـنهُمُ اللهُ، بَـل يكونُ إثباتًا لذلكَ عندَ من يقولُ بالـمفهومِ[٢١٦].

وقالَ الجمهورُ: يجوزُ الأمرانِ، وكونُها للاستثناءِ أحسنُ؛ لأنَّها موضوعةٌ لهُ[٢١٧]، وقـد تُحملُ على (غيرٍ) في الصِّفةِ كما أنَّ (غـيرًا) موضـوعةٌ للصِّـفةِ، وقـد تُحمـلُ علـى (إلَّـا) في الاستثناءِ، والجامعُ بينَهُما أنَّ ما بعدَهُما مُغايرٌ لِما قبلَهُما، ولا مانعَ هنا من وُقوعِ (إلَّا) بمعنى

(غَيرٍ) على حدِّ قولِهِ تعالى ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢][٢١٨]، وظاهرُ كلامِ سيبويهِ أنَّهُ لا يُشترطُ كونُها تابعةً لجمعٍ منكورٍ؛ لتمثيلِهِ بنحوِ (لو كانَ معنا رجلٌ إلَّا زيدٌ لَغلبَنا)[٢١٩].

وأجابوا عن قولِ الجُرجانيِّ بأنَّهُ لا يمتنعُ الفصلُ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ بالظَّرفِ؛ لأنَّهُ يُتَّسَعُ فيهِ ما لا يُتَّسَعُ في غيرِهِ، ولا وُقوعُ المُستَثنى قبلَ تمامِ الكلامِ[٢٢٠]؛ بدليلِ قولِهِ:[٢٢١] [الطويل]

وما ليَ إلَّا آلَ أحمدَ شيعةٌ ... وما ليَ إلَّا مذهبَ الحقِّ مذهبُ[٢٢٢]

وعن قولِ الرَّازيِّ، رحمَهُ اللهُ، بأنَّ (إلَّا) ليست تابعةً لجَمعٍ حتَّى يلزمَ ما ذكرَ، إنَّما هيَ تابعةٌ لمفردٍ، ولا يستقيمُ تقديرُهُ بجمعٍ؛ لأنَّ نحوَ (لا رجالَ) نفيٌ للجمعِ، ولا يلزمُ من نفيِ الجمعِ نفيُ الجنسِ.

الرَّابعةُ: إن قيلَ: [لِمَ][٢٢٣] اختيرَ [٩/ ب] لفظُ (أشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ) دونَ (أعلمُ) أو (أتبيَّنُ) أو نحوِ ذلكَ؟

قيلَ: لأنَّها أبلغُ مِن غيرِها؛ لأنَّها إخبارٌ عن اعتقادِ القلبِ الذي جرى مجرى المُشاهدةِ؛ ولهذا أكذبَ اللهُ المنافقينَ في قولِهم لرسولِ الله ﷺ ﴿ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [المنافقون: ٢٢] بقولِهِ تعالى ﴿ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾[المنافقون: ٢٢]؛ لأنَّ قولَهُم لهُ ﴿ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ لم يكن إخبارًا عن اعتقادِهم؛ فأكذبهُمُ اللهُ تعالى في تسميتِهِ شهادةً، لا في نفسِ الأمرِ.

وأصلُ الكلامِ (أشهدُ بأنَّهُ لا إلهَ إلَّا اللهُ)، ضميرُ الشَّأنِ اسمُ (أنَّ)، و (لا إلهَ إلا اللهُ) خبرُها، ثُمَّ تُخفَّفُ (أنَّ)، فحُذفَ اسمُها وهو الضَّميرُ، وخافضُها وهو الباءُ، فهيَ في موضعِ نصبٍ على نزعِ الخافضِ، أو جرٍّ على إرادتِهِ. وهذا بالنَّظرِ إلى لفظِ (أشهدُ) أمَّا بالنَّظرِ إلى معناها، وهو (أعلمُ)، فهي في موضعِ نصبٍ بـ (أشهدُ)، ولا حاجةَ إلى تقديرِ الخافضِ، واللهُ أعلمُ.

الخامسةُ: ذهبَ الأكثرونَ إلى أنَّ الاستثناءَ نفيٌ وإثباتٌ[٢٢٤]، واحتجُّوا بأنَّهُ لـو لم يكُـن كذلكَ لم يكن قولُنا (لا إلهَ إلَّـا اللهُ) [توحيـدًا] [٢٢٥]، واللَّـازمُ باطـلٌ فالـملزومُ مثلُـهُ. بيـانُ الـمُلازمةِ: أنَّهُ لو لم يكُن كذلكَ لكانَ قولُنا (إلَّا اللهُ) سُكوتًا عن إثباتِ إلهيَّـةِ اللهِ تعـالى، فـلا يكونُ توحيدًا، وبُطلانُ اللَّازمِ إجماعُ الـمُسلمينَ على أنَّهُ توحيدٌ[٢٢٦].

وذهـبَ مشـايخُنا[٢٢٧]، رحمهُـمُ اللهُ تعـالى، إلى أنَّ الاسـتثناءَ تكلُّـمٌ بالبـاقي بعـدَ الـمُستثنى[٢٢٨]، واحتجُّوا بأنَّهُ لو لم يكُن كـذلكَ لوقـعَ الخُلـفُ في كـلامِ اللهِ تعـالى، واللَّـازمُ باطِلٌ فالـمَلزومُ مثلُهُ، بيانُ الـمُلازمةِ: أنَّهُ لو لم يكن كـذلكَ لكـانَ (خمسـونَ عامًـا) في قولِـهِ تعـالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ [١٠/أ] أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبـوت: ١٤] مُثبتـةٌ بـأوَّلِ الكلامِ منفيَّةٌ بآخرِهِ، وهوَ خُلفٌ، وبُطلانُ اللَّازمِ إجماعُ الـمُسلمينَ أنَّهُ لا خلافَ في كـلامِ اللهِ تعالى[٢٢٩] وأجابوا عنِ احتجاجِهم[٢٣٠]: بأنَّ الـمقصودَ من قولِنا (لا إلهَ إلا اللهُ) نفيُ إلهيَّـةِ غـيرِ اللهِ تعالى، أمَّا إثباتُ إلهيَّةِ اللهِ تعالى فلا نزاعَ فيهِ، فلا يكونُ السُّكوتُ عنهُ غيرَ توحيدٍ[٢٣١].

فإن قيلَ: قالَ أهلُ اللُّغةِ (الاستثناءُ نفيٌ وإثباتٌ).

قيلَ: وقالَ أهلُ اللُّغةِ (الاستثناءُ تكلُّمٌ بالباقي بعدَ الـمُستثنى)، وإذا ثبَتَ القولانِ كان الجمعُ بينَهُما أولى مِن تَـركِ أحـدِهِما، والجمـعُ بينَهُمـا: أن يُجعـلَ الاسـتثناءُ تَكَلُّـمٌ بالبـاقي بعبارَتِهِ، ونَفيًا وإثباتًا بإشارتِهِ؛ لأنَّ الـمقصودَ مِن الكلامِ صدرُهُ، وما بعـدَ الصَّـدرِ تمـامٌ، ولا شكَّ أنَّ الـمقصودَ ثابتٌ بالعبارةِ، وغيرَ الـمقصودِ ثابتٌ بالإشارةِ[٢٣٢].

السَّادسةُ: إن قيلَ: تصوُّرُ الإثباتِ مُقدَّمٌ على تصوُّرِ النَّفيِ؛ لأنَّ النَّفيَ رفـعُ الإثبـاتِ، ورفعُ الشَّيءِ لا يُتَصَوَّرُ إلَّا بعدَ تصوُّرِ [إثباتِ ذلكَ الشَّيءِ][٢٣٣]، وإذا كانَ كذلِكَ: فلِـمَ قُـدِّمَ النَّفيُ في قَولِنا (لا إلهَ إلَّا اللهُ) وأُخِّرَ الإثباتُ؟

قيلَ: قُدِّمَ نَفيُ إلهيَّةِ غيرِ اللهِ تعالى؛ لأنَّهُ لِردِّ دعوى الـمُشركينَ، وأُخِّرَ إثبـاتُ إلهيَّـةِ اللهِ تعالى؛ لأنَّهُ لا نزاعَ فيهِ، وبيانُ ذلكَ: أنَّ الـمُشركينَ اعترفـوا بـاللهِ تعـالى؛ بـدليلِ قولِـهِ تعـالى ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[لقمـان: ٢٥، والزمـر: ٣٨]،

وإنَّما زعموا أنَّ لهُ تعالى شُركاءَ؛ جهلًا منهُم، بدليلِ قولِهِ تعالى ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢، ٧٤]، فكانَ نفيُ إلهيَّةِ غيرِ اللهِ تعالى أهمَّ مِن إثباتِ إلهيَّةِ اللهِ تعالى، وصارَ [١٠/ ب] معناهُ (غيرُ اللهِ ليسَ بإلهٍ)[٢٣٤].

ولا يُقالُ: لا يلزمُ مِن نفيِ ما يُغايرُ الشَّيءَ إثباتُ ذلكَ الشَّيءِ. لأنَّا قد قُلنا إنَّ إثباتَ إلهيةِ اللهِ تعالى لا نزاعَ فيهِ.

السَّابعة: إن قيلَ: مَن عرفَ أنَّ للعالَمِ صانِعًا معروفًا موصوفًا بصِفاتِ الإلهيَّةِ فقد عرفَ اللهَ تعالى، وإذا كانَ كذلكَ فلِمَ كان العِلمُ بإلهيَّتِهِ تعالى لا يكفي بدونِ العِلمِ بعدَمِ إلهيَّةِ غيرِهِ؟

قيلَ لهُ: لو كانَ للعالَمِ صانعانِ لكانَ بينهُما تمانُعٌ؛ لأنَّهُما إمَّا أن يتَّفقا وإمَّا أن يختلفا، فإن اتَّفقا لزِمَ عجزُهما أو عجزُ أحدِهما، والعاجزُ لا يكونُ إلهًا. وإن اختلفا بأن أرادَ أحدُهُما شيئًا وأرادَ الآخرُ ضدَّهُ، فإن حصلَ مُرادُهما لزمَ اجتماعُ الضِّدَّينِ، وإن لم يحصُل مرادُهما لزمَ ارتفاعُ الضِّدَّينِ، وكلاهُما محالٌ، وإن حصلَ مرادُ أحدِهِما لزمَ عجزُ الآخرِ، والعاجِزُ لا يكونُ إلهًا. وهذا مأخوذٌ مِن قولِهِ تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

فإن قيلَ: لِمَ لا يجوزُ فرضُ صانعينِ لا مُخالفةَ بينهُما؟

قيلَ: لأنَّ المُوافقةَ بينَهُما إن كانت عن اضطرارٍ لزمَ عجزُهُما، وإن كانت عن اختيارٍ أمكنَت المُخالفةُ؛ فعادَ التَّقسيمُ.

والكلامُ في كلمةِ الشَّهادةِ يحتملُ أكثرَ ممَّا ذكرناهُ، وفي هذا القَدرِ كفايةٌ، واللهُ وليُّ التَّوفيقِ والهدايةِ، لا رَبَّ سِواهُ، ولا نعبُدُ إلَّا إيَّاهُ.

تَمَّتِ الرِّسالةُ المُسمَّاةُ بـ (كنز السَّعادةِ في كلمةِ الشَّهادةِ)، والحمدُ للهِ وحدَهُ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلى يومِ الدِّينِ، آمينَ، آمينَ، آمينَ.

خاتمة الدراسة والتحقيق

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله، وبعد:

كان هذا البحث تحقيقًا ودراسةً لرسالةٍ، صغيرة الحجم، عظيمة النفع، اسمها (كنز السعادة في كلمة الشهادة)، فيها دراسة دقيقة لشهادة التوحيد في ثلاثة مستويات: المفردة، والتركيب، والدلالة، وقد خلصتُ بعد درسها وتحقيقها إلى النتائج الآتية:

- إخراج النسخة اليتيمة من هذه الرسالة للمرة الأولى في حد علمي.
- جمع قرائن كافية تعين على تحقيق نسبتها إلى شهاب الدين الأشموني أحمد بن محمد بن منصور، المتوفى سنة ٨٠٩هـ/ ١٤٠٧م، وبهذا تكون الأثر الوحيد الباقي له حتى الآن.
- جمع ما تفرق من شذرات عن شهاب الدين الأشموني، والترجمة له في مبحثٍ صغيرٍ هو الأوفى عنه في حد علمي.
- تحقيق الرسالة حسب الأصول العلمية المعروفة للتحقيق، إلا أنني لم أصنع لها فهارس فنية لصغرها وضيق المساحة المتاحة للنشر في المجلات العلمية.
- الكشف في الدراسة عن المصادر الرئيسة للمادة العلمية في هذه الرسالة، وأن المؤلف قد اعتمد فيها على ثلاثة كتب، هي: المسائل والأجوبة لابن السيد، وشرح أسماء الله الحسنى للرازي، والمرقاة لابن الصائغ، وحددتُ اثني عشر مصدرًا ثانويًّا يغلب على ظني أن المؤلف قد عاد إليها.
- الكشف في الدراسة عن الإضافات العلمية الجديدة في هذه الرسالة، وهي:

١. أن المؤلف لم يكتف بنقل المسائل الخلافية، بل تدخل في الجدل في خمسة مواضع، ذكر فيها ردودًا يمكن لبعض المخالفين التمسك بها.

٢. أنه فسر مذهب الزمخشري في إعراب لا إله إلا الله تفسيرًا عميقًا لم أجده عند غيره.

٣. أنه علَّل اختيار الفعل (أشهد) دون غيره في كلمة التوحيد تعليلًا لم أجده عند غيره.

٤. أنه عقد مبحثًا فسر فيه دلالة اجتماع النفي والإثبات في كلمة التوحيد تفسيرًا لم أجده عند غيره.

٥. أنه نقل نصًّا لعبدالقاهر الجرجاني يعترض فيه قول من جعل (إلا) في كلمة التوحيد اسمًا بمعنى (غير) من وجهين، لم أجده في كتب عبدالقاهر الباقية.

٦. أنه روى شاهدًا شعريًّا رواية جديدة، تبيَّن بعد التحقيق أنها رواية سادسة له؛ لأن الشاهد ورد عند العلماء بخمس روايات غيرها.

- إيضاح بنية الرسالة، ومعالم منهج المؤلف فيها، وأهم المآخذ عليه.

وصلى الله وسلم على رسول الله وآله.

الهوامش والتعليقات:

(١) مصادر ترجمته:

- المقريزي (ت٨٤٥هـ): درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة (١/ ٣٦٥).
- ابن حجرٍ العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): المجمع المؤسَّس للمعجم المفهرس (٣/ ٧٠، ٧١ و ٧٨).
- ابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ): المنهل الصَّافي والمستوفى بعد الوافي (٢/ ١١٣) والدَّليل الشَّافي على المنهل الصَّافي (١/ ٧٧).
- السَّخاوي (ت٩٠٢هـ): الضَّوء اللَّامع لأهل القرن التَّاسع (٢/ ٢٠٨ و ٢٢٧).
- السُّيوطي (ت٩١١هـ): بغية الوعاة في طبقات اللُّغويِّين والنُّحاة (١/ ٣٨٤).
- تقيٌّ الدِّين الدَّاري (ت١٠١٠هـ): الطبقات السَّنيَّة في تراجم الحنفيَّة (٢/ ٩٢).
- ابن القاضي (ت١٠٢٥هـ): دُرَّة الحجال في أسماء الرِّجال، (١/ ١٥٣).
- ابن الغَزي (ت١١٦٧هـ): ديوان الإسلام (١/ ١٣١).
- عمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ): معجم المؤلِّفين (١/ ٢٩٩).

(٢) ينظر: العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧٠).

(٣) ينظر: العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧٨).

(٤) السخاوي: الضوء اللامع (٢/ ٢٢٧).

(٥) العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧٨).

(٦) ينظر: السخاوي: الضَّوء اللَّامع (٢/ ٢٢٧) ثم (٢/ ٢٠٨).

(٧) المقريزي (١/ ٣٦٥).

(٨) ابن تغري بردي: المنهل (٢/ ١١٣) والدَّليل (١/ ٧٧).

(٩) السخاوي: الضوء اللامع (٢/ ٢٢٧).

(١٠) العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧٠).

(١١) ابن تغري بردي: المنهل (٢/ ١١٣).

(١٢) المقريزي (١/ ٣٦٥).

(١٣) ابن تغري بردي: المنهل (٢/ ١١٣).

(١٤) العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧١).

(١٥) السخاوي: الضوء اللامع (٢/ ٢٢٧).

(١٦) المقريزي (١/ ٣٦٥).

(١٧) العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧١).

(١٨) ابن تغري بردي: المنهل (٢/ ١١٣).

(١٩) المقريزي (١/ ٣٦٥).

(٢٠) ابن تغري بردي: المنهل (٢/ ١١٣).

(٢١) العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧١).

(٢٢) السخاوي: الضوء اللامع (٢/ ٢٢٧).

(٢٣) ينظر تاريخ هذه الخطوط ومدارسها ونماذج منها في: الموسوعة العربيَّة العالميَّة (١٠/ ٩٨-١٠٤).

(٢٤) العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧١).

(٢٥) العيني: عمدة القاري (١/ ٤).

(٢٦) السخاوي: الضوء اللامع (٢/ ٢٢٧).

(٢٧) ينظر: السخاوي: الضوء اللامع (٨/ ١٤٣-١٤٥).

(٢٨) ينظر: المقريزي (١/ ٣٦٥).

(٢٩) ابن تغري بردي: المنهل (٢/ ١١٣).

(٣٠) ينظر: السخاوي: الضوء اللامع (٤/ ١٧١) و (٢/ ٣٦).

(٣١) تنظر ترجمة العراقي عند تلميذه ابن حجرٍ العسقلاني في: المجمع المؤسَّس (٢/ ١٧٦- ٢٣٠) وإنباء الغمر (٢/ ٢٧٥- ٢٧٩) وذيل الدُّرر الكامنة ص١٤٣- ١٤٥ والزركلي (٣/ ٣٤٤، ٣٤٥).

(٣٢) تنظر ترجمته في: السيوطي: بغية الوعاة (٢/ ٤٧، ٤٨) والزركلي (٤/ ٩٦).

(٣٣) تنظر ترجمته في: السيوطي: بغية الوعاة (١/ ٨٤) والزركلي (٦/ ٨٧).

(٣٤) تنظر ترجمته في: السيوطي: بغية الوعاة (١/ ٢٧٥) والزركلي (٧/ ١٥٣).

(٣٥) تنظر ترجمة ابن حجر لنفسه في: رفع الإصر ص٦٢-٦٤، وقد خصَّه تلميذه السخاوي بترجمة مفصلة في كتابه: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، وينظر: الزركلي (١/ ١٧٨، ١٧٩).

(٣٦) ينظر تقسيم ابن حجرٍ لشيوخه، وبيان طبقاتهم في المجمع المؤسَّس (١/ ٧٦-٧٨) وتنظر ترجمة الأشموني فيه (٣/ ٧٠، ٧١).

(٣٧) ينظر: العسقلاني: إنباء الغمر (٤/ ١٨٩، ١٩٠) والسخاوي: الضوء اللامع (٥/ ٦٠-٦٢).

(٣٨) ينظر: السخاوي: الضوء اللامع (٦/ ١٠).

(٣٩) ينظر: المقريزي (١/ ٣٦٥).

(٤٠) العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧١).

(٤١) ينظر: حاجي خليفة (١/ ٣٦٢) وإسماعيل باشا (١/ ١١٩).

(٤٢) ينظر: العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧١).

(٤٣) ينظر: السخاوي: الضوء اللامع (٢/ ٢٢٧) والسيوطي: بغية الوعاة (١/ ٣٨٤) والداري (٢/ ٩٢) وابن القاضي (١/ ١٥٣) وابن الغزي (١/ ١٣١) وإسماعيل باشا (١/ ١١٩) وكحالة (١/ ٢٩٩).

(٤٤) العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧١).

(٤٥) ينظر: السخاوي: الضوء اللامع (٢/ ٢٢٧) والسيوطي: بغية الوعاة (١/ ٣٨٤) والداري (٢/ ٩٢) وابن القاضي (١/ ١٥٣) وابن الغزي (١/ ١٣١) وكحالة (١/ ٢٩٩).

(٤٦) ينظر: ابن القاضي (١/ ١٥٣).

(٤٧) ينظر: المقريزي (١/ ٣٦٥).

(٤٨) ينظر: العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧١).

(٤٩) ابن القاضي (١/ ١٥٣).

(٥٠) العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧١).

(٥١) ينظر: السخاوي: الضوء اللامع (٢/ ٢٢٧) والسيوطي: بغية الوعاة (١/ ٣٨٤) والداري (٢/ ٩٢) وابن القاضي (١/ ١٥٣) وابن الغزي (١/ ١٣١) وكحالة (١/ ٢٩٩).

(٥٢) ينظر: العسقلاني: المجمع المؤسَّس (٣/ ٧١).

(٥٣) أثبت على الهامش بخط مختلف التعليق الآتي: "١. قد يطلق (المفرد) ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع، أعني الواحد. ٢. وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف؛ فيقال: هذا مفرد، أي: ليس بمضاف. ٣. وقد يطلق على ما يقابل المركب، وسيأتي في مباحث الألفاظ. ٤. وقد يطلق على ما يقابل الجملة؛ فيقال: هذا مفرد، أي: ليس بجملة، وهو بهذا المعنى يتناول المركبات التقييدية أيضًا. هكذا في الميسر شرح... فسر الأول" ومكان النقاط كلمة لم أستطع قراءتها.

(٥٤) أحمد بن سهل، المتوفى سنة ٣٢٢هـ، أحد الكبار الأفذاذ من علماء الإسلام، جمع بين الشَّريعة والفلسفة والأدب والفنون، سبق علماء الإسلام كافَّةً إلى رسم الأرض، وله مؤلفاتٌ كثيرةٌ في علومٍ وفنونٍ شتَّى، جمعها ابن النَّديم، منها في اللُّغة: كتاب أسماء الله عزَّ وجلَّ وصفاته، ونظم القرآن، وصناعة الشِّعر، وغيرها. ينظر: ابن النديم ص ١٩٨، ١٩٩، والحموي (١/ ٢٧٤-٢٨٢) والزركلي (١/ ١٣٤).

(٥٥) أبو عبدالله، محمد بن عمر بن الحسين القرشيُّ، المتوفى سنة ٦٠٦هـ، كان يحسن الفارسيَّة مع العربيَّة، وبهما ألَّف ونظم الشِّعر ووعظ، وله مصنفاتٌ كثيرةٌ، منها: مفاتيح الغيب في التَّفسير، وأسرار التَّنزيل في التَّوحيد، والمحصول في الأصول. ينظر: السبكي (٨/ ٨١، ٨٢) والزركلي (٦/ ٣١٣).

(٥٦) طبع هذا الكتاب في المطبعة الشرقية بمصر عام ١٣٢٣هـ بعنوان (لوامع البيِّنات شرح أسماء الله تعالى والصِّفات) ثم أخرجه طه عبد الرءوف سعد، بعنوان: (شرح أسماء الله الحسنى للرازي)، قال: وهو الكتاب المسمَّى: لوامع البيِّنات شرح أسماء الله تعالى والصِّفات. وهذا النَّقل إلى قوله "فحذفَت مَدَّتَه الثَّانيةَ" موجودٌ فيه ص ١٠٥، وقد وصف أبو حيان مذهب البلخي بالغرابة في: البحر المحيط (١/ ١٢٤، ١٢٥).

(٥٧) الأعشى ميمون بن قيسٍ، في ديوانه ص.٣٣٣.

(٥٨) نقل ابن الشجريِّ هذه الرواية عن سيبويه، ولم أجدها في كتابه، وذكرها الفرَّاء وقال إنَّها إنشاد العامة، وذكرها الفارسيُّ أيضًا، ونقل الاستشهاد بها على الأصل الأعجمي للفظ الجلالة: أبو حيَّان والسَّمين الحلبيُّ. ينظر: الفرَّاء (١/ ٢٠٤) والفارسي: كتاب الشِّعر (١/ ٤١) وابن الشجري (٢/ ١٩٧) وأبو حيان: البحر المحيط (١/ ١٢٥) والسمين (١/ ٢٩)، وفي هذا البيت رواياتٌ أخرى لا شاهدَ فيها، تنظر في المصادر السَّابقة، وفي: ابن جني (١/ ٤٣٠) والمرادي (٢/ ١٠٧٠) والبغدادي (٢/ ٢٣٤- ٢٣٧).

(٥٩) تنظر هذه الحجة في: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٠٥ والتفسير الكبير (١/ ١٦٩)

(٦٠) أي: على احتجاج من قال إنه غير عربي.

(٦١) ينظر: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٠٥، ١٠٦.

(٦٢) ينظر: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٠٨.

(٦٣) قال الرازي في التفسير الكبير (١/ ١٦٢): "هو قول الخليل وسيبويه، وقول أكثر الأصوليين والفقهاء" وكذلك قال الفيروزآبادي (٢/ ١٢) ثم قال "وهو اختيار مشايخنا".

(٦٤) ينظر هذا الاحتجاج في: الزمخشري: الكشاف (١/ ١٦).

(٦٥) ينظر هذا الاحتجاج في: الزمخشري: الكشاف (١/ ١٦) والرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٠٧ والتفسير الكبير (١/ ١٦٣).

(٦٦) أي: عن احتجاج القائلين بأنَّ (الله) صفةٌ لا اسمٌ.

(٦٧) ينظر هذا الجواب في: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٠٩.

(٦٨) لم أجد الحديث بهذا اللَّفظ مع كثرة البحث والتَّفتيش، بل هو جملٌ مجموعةٌ من حديث ابن مسعود ﷺقال: قال رسول الله ﷺ "ما قال عبدٌ قطُّ إذا أصابه هَمٌّ أو حزنٌ: اللهمَّ إنِّي عبدُكَ ابنُ عبدِكَ ابنُ أَمَتِكَ، ناصيتي بيدِكَ، ماضٍ فيَّ حكمُكَ، عَدلٌ فيَّ قضاؤكَ، أسألُكَ بكُلِّ اسمٍ هو لكَ، سمَّيتَ بهِ نفسَكَ، أو أنزلتَه في كتابِكَ، أو علَّمتَه أحدًا مِن خلقِكَ، أو استأثرتَ بهِ في عِلمِ الغَيبِ عندكَ: أن تجعلَ القرآنَ رَبيعَ قلبي، ونورَ صدري، وجلاءَ حزني، وذهابَ همِّي. إلا أذهبَ اللهُ همَّه، وأبدله مكانَ حزنه فرحًا". ينظر: ابن حنبل (٦/ ٢٤٧) وابن حبان (٣/ ٢٥٣) والحاكم (١/ ٦٩٠).

(٦٩) في الأصل (موصوفًا) وهو خطأ.

(٧٠) ينظر: ابن السيد ص٨/ ب، والرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٠٩.

(٧١) ينظر: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٠٨ والتفسير الكبير (١/ ١٦٤).

(٧٢) ينظر: الراغب ص٨٢ والرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص.١٠٧.

(٧٣) أي: عن احتجاج القائلين بأنَّ (الله) ليس عَلَمًا.

(٧٤) ينظر في: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٠٩ والتفسير الكبير (١/ ١٦٤).

(٧٥) هذا الفرض وجوابه لابن السيد في المسائل والأجوبة ص٥/ ب، ٦/ أ.

(٧٦) أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قَنبر، الإمام الكبير، صاحب الكتاب، المتوفى سنة ١٨٠هـ تقريبًا، ينظر مثلا: التنوخي ص٩٠- ١١٢والزركلي (٥/ ٨١).

(٧٧) استشهد بهذه الآية؛ لأن (الذين أسلموا) صفةٌ غرضها المدح قطعًا، وليس التعريف والفرق بين المتشابهات؛ لأنَّ النبيين مسلمون لله قطعًا، ووصفهم بالإسلام على سبيل مدحهم بتسليمهم المطلق لأحكام الله تعالى.

(٧٨) أي: مرتجل، اختاره الزجاج في تفسير أسماء الله الحسنى ص٢٥، ونسبه الزجاجيُّ في مجالس العلماءِ ص٥٦ وفي اشتقاق أسماء الله ص٢٩، ٣٠ إلى المازني، وعزاه ابن السيد في المسائل والأجوبة ص٤/ ب إلى المازني وابن كيسان، وقال الرازي في شرح أسماء الله الحسنى ص١٠٦"هو قول الشافعي وأبي حنيفة والحسين بن الفضل البجلي والقفال الشاشي وأبي سليمان الخطابي وأبي يزيد البلخي والشيخ الغزالي، ومن الأدباء أحد قولي الخليل وسيبويه والمبرد"واختاره في التفسير الكبير (١/ ١٦٢) وقال"هو قول الخليل وسيبويه وأكثر الفقهاء والأصوليين"وصوَّبه السمين الحلبي (١/ ٢٤) وقال الفيروزآبادي (٢/ ١٢)"عُزي للأكثرين من الفقهاء والأصوليين وغيرهم، ومنهم الشافعي والخطابي وإمام الحرمين والإمام الرازي والخليل بن أحمد وسيبويه، وهو اختيار مشايخنا، وخطَّأه ابن سيده (٥/ ٢١٦).

(٧٩) ينظر هذا الاحتجاج في: ابن السيد ص٢/ ب والرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٠٧.

(٨٠) لا تدافع بين نسبته القول الأول إلى (الأكثرين) ونسبته هذا القول إلى (أكثر النحويين)؛ لأن المراد في الأول (الأكثرين من العلماء من الفقهاء والأصوليين وغيرهم) كما قال الفيروزآبادي في الهامش قبل السابق.

(٨١) نسبه الرازي في شرح أسماء الله الحسنى ص١٠٦ إلى"جمهور المعتزلة وكثير من الأدباء"وقال الفيروزآبادي (٢/ ١٢)"عزاه الثعلبي لأكثر العلماء. قال بعض مشايخنا: والحق أنه قول كثير منهم لا قول أكثرهم".

(٨٢) ينظر هذا الاحتجاج في الزمخشري: الكشاف (١/ ١٦).

(٨٣) أي: عن احتجاج الذين قالوا إنه غير منقول.

(٨٤) ينظر هذا الرد في: ابن السيد ص٢/ ب والرازي: التفسير الكبير (١/ ١٦٩).

(٨٥) في ابن السيد ص٤/ ب-٦/ ب مناقشة مفصلة لمذهب المازني ومن وافقه، قال فيها ابن السيد بعد أن أورد الردود"فبطل قول المازني بطلانًا لا خفاء به على متأمِّل".

(٨٦) في الأصل (غير منقولٍ) وهو سهوٌ بيِّنٌ.

(٨٧) نسبه الزجاجي في اشتقاق أسماء الله ص٢٣، ٢٤ إلى يونس والكسائي والفراء وقطرب والأخفش، ونص ص٢٧ على أن سيبويه وافقهم في أحد قوليه، ونسبه إلى سيبويه في أماليه ص٥٦، ونسبه الرازي في التفسير الكبير (١/ ١٦٩) إلى الكوفيين، وقال الفيروزآبادي (٢/ ١٥)"نقل عن أهل الكوفة، قال ابن مالط: وعليه الأكثرون"وبه قال سيبويه في موضع من كتابه (٢/ ١٩٥)، وخطَّأ ابن سيده في المخصص (٥، ٢١٦) من فسَّره بـ (معبود) لا غير، وذهب إلى تفسيره بـ (معبود بحقٍّ ووجوب).

(٨٨) ينظر هذا التحليل في: السيرافي (المخطوط) (٣/ ٤٢ أ، ب) وتنظر مناقشة مفصلة له في الفارسي: الأغفال (١/ ٤٣-٥٣).

(٨٩) البُعيث بن حُريث، ينظر: أبو تمام: ديوان الحماسة (١/ ١٠٤، ١٠٥) وكتاب الحماسة بتفسير ابن فارس ص١٢٥.

(٩٠) استشهد به على ذلك أيضًا الزمخشري، والرضي، والبغدادي، وابن عاشور. ينظر: الزمخشري: الفائق (٣/ ٤٤٥) والرضي (القسم١: ١/ ٤٥٥) والبغدادي (٢/ ٢٤٣) وابن عاشور (١/ ١٦١). وورد شاهدًا على انتصاب (معاذ) مصدرًا في: المرزوقي ص٣٧٨، والتبريزي: شرح الحماسة (١/ ١٩٦) والسمين (٨/ ٤١٠، ٤١١) وابن عادل (١١/ ٥٨)، وورد شاهدًا على أنَّ أصل لفظ الجلالة (الله): (الإلاه) في الزمخشري: الكشاف (١/ ١٥) والسمين (١/ ٩) وابن عادل (١/ ١٤٠). وفي: أبو تمام: كتاب الحماسة بترتيب الأعلم الشنتمري (٢/ ١٦٣) رواية فريدة لا شاهد فيها، هي: معاذ إلهي... ... ...

(٩١) وهو أحد قولي سيبويه، ينظر: سيبويه (٣/ ٤٩٨) والزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص٢٧، وأمالي الزجاجي ص٥٧/ وقال ابن السيد في المسائل والأجوبة ص٨/ ب إنه محكيٌّ عن الخليل، ونسبه الرازي في التفسير الكبير (١/ ١٦٩) إلى البصريين، وتنظر مناقشة مفصلة لهذا القول في الفارسي: الأغفال (١/ ٥٣-٧٢).

(٩٢) سبق تخريجه في أول الكتاب.

(٩٣) أي الألف التي قبل الهاء في لفظ الجلالة (الله).

(٩٤) نقل القالي (ت: ٣٥٦هـ) في البارع ص ١٧٣ عن أبي حاتم السجستاني (ت: ٢٥٠هـ) قوله عن هذا الرجز "وقد وضع لهم مَن لا جُزِي خيرًا بيتَ رجَزٍ على الحذف"، ثم ساق هذين البيتين، ونصَّ أبو عبيد البكري (ت: ٤٨٧هـ) في سمط اللآلي (١/ ٣١) على أنه يريد بـ (مَن لا جُزي خيرًا): قطربًا محمد بن المستنير اللغوي المعروف صاحب المثلث (ت: ٢٠٦هـ). أمَّا الخطيب التبريزي (ت: ٥٠٢هـ) فنسب هذا الرجز في تهذيب إصلاح المنطق (١/ ١٥٥) إلى حسان بن ثابت ﷺ، ونسبه التميمي (ت: ٥٣٨هـ) في المسلسل في غريب لغة العرب ص٣٢٣ إلى حنظلة بن المُصَبِّح، ونقل السيوطي في المزهر (١/ ١٨١، ١٨٢) عن البطليوسي أنه قال "يقال: إن هذا الرجز لحنظلة بن مطيح" وقال الأستاذ عبدالعزيز الميمني "ومطيح في المزهر تصحيف" أي عن (مُصَبِّح). ينظر: سمط اللآلئ (١/ ٣١) تعليق المحقق في الحاشية (٣).

(٩٥) في الأصل (مجرد جرد).

(٩٦) لم أجد هذا الرجز بهذه الرواية عند أحدٍ من العلماء، ووجدت له عندهم خمس روايات غيرها، والفرق بين الروايات الست طفيفٌ جدًّا، ولا علاقة له بموضع الشاهد، وتلك الروايات هي:

- رواية الخليل في العين (مادة: ح ر د ٣/ ١٨١): أقبل سيل جاء من أمر الله...
- رواية الفراء في معاني القرآن (٣/ ١٧٦): وجاء سيل كان من أمر الله...
- رواية ابن السكيت في إصلاح المنطق ص٤٧، ٢٦٦: أقبل سيل كان من أمر الله...
- رواية المبرد في الكامل (١/ ٧٤): قد جاء سيل جاء من أمر الله...

- رواية البطليوسي قال "وروى بعضهم (حرد الـحَيَّة المغلة) بالحاء غير المعجمة والياء، ويجوز أن يريد بـ (الحية): الأرض المخصبة، يقال: حييت الأرض، إذا أخصبت، وماتت، إذا أجدبت؛ فيكون مثل رواية من روى (الجنة)، ويكون معنى (المغلَّة): ذات الغلة"، ينظر: ابن سعد الخير (٢/ ٤٧٥).

(٩٧) ينظر الحديث عن هذه الألف مفصَّلًا في: ابن السيد ص١١/ ب، ١٢/ أ.

(٩٨) ينظر: ابن السيد ص٥/ ب-٧/ ب.

(٩٩) أبو محمد، عبدالله بن محمد بن السِّيد، المتوفى سنة ٥٢١ه، لغوي معروف، له مؤلفات كـثيرة، منهـا: الاقتضـاب في شرح أدب الكتَّاب لابن قتيبة، والحُلَل في شرح أبيات الجُمل، وشرح سقط الزنـد، وغيرهـا. ينظـر: ابـن خلكـان (٣/ ٩٦-٩٨) والسيوطي: بغية الوعاة (٢/ ٥٥، ٥٦) والزركلي (٤/ ١٢٣).

(١٠٠) يقصد كتاب (المسائل والأجوبة)، وقد حققه د. محمد سعيد الحافظ، في رسـالة علميـة، حصـل بهـا علـى درجـة الدكتوراه من جامعة القاهرة، عام١٩٧٧م، لم تطبع بعد، ثم أخرج د. إبراهيم السـامرائي نصوصًـا مختـارة منـه في كتابه (رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ)، الذي صدرت طبعته الأولى عام ١٩٨٨م عن مكتبة المنـار في الأردن.

(١٠١) ابن السيد ص ٧/ أ.

(١٠٢) أبو القاسم، عبدالرحمن بن عبدالله الخثعمي، المتوفى سنة ٥٨١هـ، الإمـام الحـافظ الأديـب المعـروف، صـاحب: الروض الأُنف، ونتائج الفكر، والأمالي. ينظر: ابن خلكان (٣/ ١٤٣، ١٤٤) والزركلي (١/ ٣١٣) ولشـيخي د. محمد إبراهيم البنا رحمه الله دراسة مفصلة عنه في كتاب اسمه: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي.

(١٠٣) أبو بكر، محمد بن عبدالله الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٤٣هـ، المجتهد الحافظ الأديب المعـروف، صـاحب: العواصـم من القواصم، وأحكام القرآن، وعارضة الأحوذي في شرح الترمذي. ينظر: ابن بشكوال (٣/ ٨٥٥-٨٥٧) وابـن خلكان (٤/ ٢٩٦، ١٩٧) والزركلي (٦/ ٢٣٠).

(١٠٤) نقل السهيلي هذا القول عن شيخه ابن العربي، واختاره، في نتائج الفكر ص٤١.

(١٠٥) ينظر هذا الرد في: أبو حيان: البحر المحيط (١/ ١٢٤).

(١٠٦) نسبه الفيروزآبادي إلى أبي عمرو بن العلاء، في (٢/ ١٢) وجاء في أبو حيان: البحـر المحـيط (١/ ١٢٤) "قالـه أبـو عمر" وأظنه تحريفًا والمراد (أبو عمرو)، وهو مذهب الزمخشري في: الكشاف (١/ ١٦) وينظر في: الراغـب ص٨٢، ٨٣ وابن السيد ص٣/ أ، ب والرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١١٥، ١١٦ والتفسير الكبير (١/ ١٦٦).

(١٠٧) قال ابن السيد في المسائل والأجوبة ص٣/ ب "لم نجد عليه شاهدًا من اللغة، وهو مـروي عـن ابـن عبَّـاس" ونسـبه الرازي في شرح أسماء الله الحسنى ص١١٠ إلى "الحارث بن أسد المحاسبي، وجماعة من العلماء"، وفيه نقاش عميـق

لهذا المذهب، وقال أبو حيان في البحر المحيط (١/ ١٢٤) "قاله ابن إسحاق" ونقل ذلك كما هو الفيروزآبادي (٢/ ١٤) ولا أعلم من هو ابن إسحاق هذا.

(١٠٨) ذكره الرازي غير منسوب في شرح أسماء الله الحسنى ص١١٥.

(١٠٩) لم أعثر على قائله.

(١١٠) نقل هذه الرواية شاهدًا على المعنى نفسه الثعلبي في تفسيره: الكشف والبيان (١/ ٩٨) وعقَّب بقوله "فكأنَّ معناه الثابت الدائم الباقي"، وكذلك فعل الرازي في شرح أسماء الله الحسنى ص١١٥ والزبيدي في تاج العروس، في مادة: أ ل ه (١٩/ ٨) إلا أنَّ الرواية عنده (كأن بقاياها وُشُومٌ على اليد).

(١١١) أبو عبدالرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، المتوفى سنة ١٧٠هـ تقريبًا، الإمام العلامة المعروف، ينظر مثلا: التنوخي ص١٢٣-١٣٤ والزركلي (٢/ ٣١٤).

(١١٢) ينظر نسبة هذا المذهب إلى الخليل في: الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص٢٧، وأبو حيان: البحر المحيط (١/ ١٢٤) والسمين (١/ ٢٧) والفيروزآبادي (٢/ ١٤)، وقد نقل البغدادي في خزانته (١٠/ ٣٨٣) عن الفارسي قوله في كتابه المفقود (نقض الهاذور) منكرًا هذا القول "ولم نعلم من النحويين بصريهم ولا كرفيهم من ذهب في هذا الاسم إلى أنه من (الوله)، وإنما ذهب إليه من ليس من أهل النظر في العربية"، ولذلك يبعد عندي أن يكون هذا القول للخليل، ولا سيما أنه جاء في كتاب العين (٤/ ٩٠) أن اشتقاقه من (التأله/ التعبد) وتنظر مناقشة عميقة لهذا المذهب في: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١١١-١١٣.

(١١٣) في الأصل (ورد) وهو تحريف.

(١١٤) نسب ابن السيد في المسائل والأجوبة ص٤/ أ هذا الرد إلى الفارسي "في بعض كلامه"، ونصَّ البغدادي في خزانته (١٠/ ٣٨٣، ٣٨٤) على أنه في كتاب (نقض الهاذور) الذي رد به الفارسي على ابن خالويه، وهو مفقود.

(١١٥) ينظر هذا الجواب في: السمين (١/ ٢٧).

(١١٦) نسبها ابن جني أيضًا إلى علي بن أبي طالب وابن مسعود وأنس ابن مالك، رضي الله عنهم، وعلقمة والجحدري والتيمي وأبي طالوت وأبي رجاء، رحمهم الله، ينظر: المحتسب (١/ ٢٥٦).

(١١٧) وهو مذهب يونس والكسائي والفراء وقطرب والأخفش، وسيبويه في أحد قوليه. ينظر: الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص٢٣، ٢٤ و٢٧، وسيبويه (٢/ ١٩٥، ١٩٦) ونسبه أبو حيان في البحر المحيط (١/ ١٢٤) إلى النضر، وتنظر مناقشة هذا القول في الفارسي: الأغفال (١/ ٤٠-٤٣) وابن السيد ص٣/ ب، ٤/ أ والرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١١٦-١١٨والتفسير الكبير (١/ ١٦٤، ١٦٥).

(١١٨) ذكره الراغب غير منسوب في مفردات ألفاظ القرآن ص٨٣ وكذلك فعل الرازي في شرح أسماء الله الحسنى ص١١٣ وفي التفسير الكبير (١/ ١٦٦، ١٦٧).

(١١٩) لم أعثر على قائله.

(١٢٠) استشهد به على المعنى نفسه الثعلبي في تفسيره: الكشف والبيان (١/ ٩٨) والقرطبي في تفسيره: القرطبي (١٧/ ١٠١).

(١٢١) ذكره الرازي غير منسوب في شرح أسماء الله الحسنى ص١١٤ والتفسير الكبير (١/ ١٦٦).

(١٢٢) في الأصل (الهي) وهو تحريف.

(١٢٣) ينظر: سيبويه (٣/ ٤٩٨).

(١٢٤) ينظر: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١١٨.

(١٢٥) ينظر: الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص٣١، ٣٢ والرازي: التفسير الكبير (١/ ١٦٩).

(١٢٦) مسيلمة بن ثمامة بن كبير الحنفي الوائلي، المتنبئ الكذاب، الهالك سنة ١٢هـ. ينظر: ابن كثير (٦/ ٧٣٥، ٧٣٦) والزركلي (٧/ ٢٢٦).

(١٢٧) لم أعثر على قائله، وهو غير منسوب في ابن السيد ص٩/ أ، وتنظر هذه الخاصيَّة فيه مفصلة ص٨/ ب، ٩/ أ.

(١٢٨) لم يقبل الزمخشري الاستشهاد بهذا البيت على تسمية غير الله تعالى بـ (الرحمن)، وقال إن هذا البيت، وقول بني حنيفة في حق مسيلمة (رحمن اليمامة)، إنما هو من ٱباب تعنتهم في كفرهمٱ، ونص على أن (الرحمن) ٱلم يستعمل في غير الله عز وجلٱ، ووافقه عدد من المفسرين، منهم: السمين الحلبي وابن عادل، وابن عاشورٍ ونسبه إلى (جمهور الأئمة). ينظر: الزمخشري: الكشاف (١/ ١٦، ١٧) والسمين (١/ ١٨) وابن عادل (١/ ١٥٠) وابن عاشور (١/ ١٧٠).

(١٢٩) تنظر في: ابن السيد ص٨/ ب والرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٠٧، ١٠٨.

(١٣٠) ينظر: سيبويه (٢/ ١٩٥) والزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص٢٤-٢٧ والقالي ص١٠٩.

(١٣١) نسبه سيبويه في كتابه (٢/ ١٩٦) إلى الخليل، ونسبه الفارسي في المسائل الشيرازيات (١/ ١٧٨) إلى الخليل وسيبويه وأصحابهما، ونسبه الزجاجي في اشتقاق أسماء الله ص٣٣ إلى البصريين (سيبويه وأصحابه).

(١٣٢) في الزيادات التي جمعها محقق شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري (٣/ ١٣٤٦) تحقيق عميق لهذين البيتين، مع أربعة أبيات بعدهما، خلص إلى أنَّ في نسبتها خلاف، فمن العلماء من ينسبها إلى أبي خراش الهذلي، ومنهم من ينسبها إلى أمية بن أبي الصلت. والحق أني لم أجد في مصادره التي ذكرها ولا في غيرها ما يثبت انتساب البيتين المذكورين في المتن إلى أحد الرجلين، فالمنسوب إليهما إما الأبيات الأربعة التالية لهما، أو اثنان منها، إلا ما

جاء عند بدر الدين العيني في المقاصد النحوية (٤/ ١٦٩٧) والأزهري في التصريح (٤/ ٤٠) من النص على أنهما لأبي خراش الهذلي، ولعلهما اعتمدا في ذلك على نسبة الأبيات المصاحبة لهما إليه، وقد خلصت بعد بحث طويل إلى ما خلص إليه البغدادي في خزانة الأدب (٢/ ٢٥٨)، حيث قال "وهذا البيت أيضًا من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف قائله ولا بقيته".

(١٣٣) استشهد بهذين البيتين على أنه لا يجوز الجمع بين الميم المشددة وياء النداء في نداء لفظ الجلالة إلا في الضرورة المبرد في المقتضب (٤/ ٢٤٢) والفارسي في المسائل المشكلة (البغداديات) ص ١٥٩، ثم لا يكاد يخلو كتاب في النحو بعدهما من الاستشهاد به على ذلك، والرواية المذكورة هي الرواية الذائعة، وجاءت الرواية في نوادر أبي زيد ص ٤٥٨: إني إذا ما (لَمَمْ) ألمَّا.

(١٣٤) أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبدالله، المتوفى سنة ٢٠٧هـ، الإمام الكبير المعروف، صاحب: معاني القرآن، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، وغيرها. ينظر مثلا: التنوخي ص ١٨٧- ١٨٩ والزركلي (٨/ ١٤٥، ١٤٦).

(١٣٥) ينظر: الفراء (١/ ٢٠٣، ٢٠٤)، وقد نسب الزجاجي هذا القول في اشتقاق أسماء الله ص٣٣ إلى الكوفيين (الكسائي وأصحابه).

(١٣٦) ينظر: السيرافي (المطبوع) (١/ ١٨٤، ١٨٥) وابن الشجري (٢/ ٣٤٠، ٣٤١) وتنظر مناقشة الفارسي المفصلة لرأي الفراء في المسائل الشيرازيات (١/ ١٧٨- ١٩٨).

(١٣٧) تنظر في: ابن السيد ص١٠/ ب، ١١/ أ.

(١٣٨) لذي الإصبع العدواني، من قصيدة له في المفضليات، ينظر: الضبي ص١٦٠، ونسبته إليه شائعة بين العلماء منذ القدم، كابن السكّيت في إصلاح المنطق ص٣٧٣، وابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٥١٢، ٥١٣، ولم أر خلاف هذه النسبة عند أحدٍ إلا ما وقع عند الهروي في الأزهية ص٩٧ من نسبته إلى (كعب الغنوي)، ولعله سهو من الناسخ أو المحقق.

(١٣٩) استشهد به على أن أصل (لاه) هو (للهِ) الزجاجي في: اشتقاق أسماء الله الحسنى ص ٢٨، ومجالس العلماء ص٥٧، ثم لا يكاد يخلو منه معجمٌ أو كتابُ لغةٍ شاهدًا على أن معنى (تخزوني): تسوسني وتقهرني، ولا كتابٌ في حروف المعاني شاهدًا على أن (عن) ترد بمعنى (على). وفي البيت رواياتٌ عديدةٌ بينها فوارقُ طفيفةٌ، ففي معظم الرِّوايات جاء آخر صدر البيت هكذا: (في حسب)، وورد (في نسب)، وورد (في خلق)، ويبدأ عجز البيت في معظم الروايات بـ (عني)، وورد قليلا (دوني)، وهذه الفروق رصدها كثير من المحققين، وأضيف إلى ما قالوه أن أبا حاتم الليثي في كتابه (الزينة في الكلمات الإسلامية ١/ ١٨٠ و ٢/ ٣٠٢) انفرد برواية غريبة جاءت قافية البيت فيها (فتجزوني) بالجيم بدلا من (فتخزوني) بالخاء، وقال في الموضع الثاني: "هكذا أنشدناه عن المبرد، قال:

وقال (تجزوني) معناه (تجزيني) فأبدل من الياء واوًا؛ لأن الياء والواو يتعاقبان". ولم أجد هذه الرواية في شيء من كتب المبرد التي بين أيدينا، وقد أثبت محقق كتاب الزينة حاشية وجدها في إحدى نسخ مخطوطة الكتاب عند هذا الموضع قال فيها المحَشِّي: "هذا كلام من لا يحسن شيئًا من علم القوافي، والمبرد قد صنف كتابًا في القوافي وجوده، ولا يذهب عليه أن الواو والياء يتعاقبان، وأنه لو قال (فتجزيني) كان جائزًا في الشعر،... وفي نفس هذه القصيدة: ولا بنفسك في العفراء تكفيني... ".

(١٤٠) ينظر: الكتاب (٣/ ٤٩٨).

(١٤١) أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، المتوفى سنة ٢٨٦هـ، الإمام المشهور صاحب المقتضب والكامل. ينظر: التنوخي ص٥٣- ٦٥، والزركلي (٧/ ١٤٤).

(١٤٢) ينظر رأي المبرد في ابن ولاد ص٢٣٣.

(١٤٣) ينظر في هذا الخلاف: الزجاجي: مجالس العلماء ص ٥٦، ٥٧ والسيرافي (المطبوع): ٤/ ٢٣٩ وابن السيد ص١٠/ ب-١١/ ب وحواشي الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة في: المبرد: المقتضب (٤/ ٢٤٠، ٢٤١).

(١٤٤) هذا القول لابن السيد في المسائل والأجوبة ص١١/ أ.

(١٤٥) هذا الرد للسيرافي، ينظر في: شرحه للكتاب (المطبوع): ٣/ ٢٣٩، وفي ابن السيد ص١١/ أ.

(١٤٦) ينظر في: العكبري: التبيان (١/ ٤) والإسفراييني (١/ ١١٨) والفيروزآبادي (٢/ ١٨، ١٩).

(١٤٧) عبدالله بن الحسين العُكبَري، المتوفى سنة ٦١٦هـ، الإمام الكبير المعروف، صاحب: العكبري: اللباب، والعكبري: التبيان، وشرح ديوان المتنبي، وغيرها كثير. ينظر: السيوطي: بغية الوعاة (٢/ ٣٨-٤٠) والزركلي (٤/ ٨٠).

(١٤٨) ينظر هذا النقل في العكبري: التبيان (١/ ٤).

(١٤٩) قال الزمخشري في الكشاف (١/ ١٦) عن تفخيم لام لفظ الجلالة مطلقًا "وعلى ذلك العرب كلهم، وإطباقهم عيه دليلٌ أنهم ورثوه كابرًا عن كابر" وقال السمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٢٧، ٢٨) إنَّ الزمخشري وإن كان قد أطلق التفخيم في اللام فإنه يريد تفخيمه ما لم يتقدمه كسر فترقَّق.

(١٥٠) هذا مذهب أكثر البصريين، أما الكوفيون وجماعة من البصريين كالجرمي والزجاج والزجاجي والسيرافي والرماني فقالوا إنه معرب. ونسبه السيرافي إلى سيبويه، والحق أن عبارته تحتمل القولين معًا، كما قال ابن فلاح. ينظر: سيبويه (٢/ ٢٧٤) والزجاج: معاني القرآن (١/ ٦٩) وشرح الكتاب للسيرافي (المطبوع: ٣/ ١٥، ١٦) والأنباري: الإنصاف (١/ ٣٦٦) والعكبري: اللباب (١/ ٢٢٧) وابن فلاح (٣/ ٢٤٣) وأبو حيان: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٦).

(١٥١) نسبه سيبويه إلى الخليل، وصححه ابن عصفور، واختاره الرضي. ينظر: سيبويه (٢/ ٢٧٥) وابن عصفور (٢/ ٢٧٧) والرضي (القسم الأول: ٢/ ٨١٤، ٨١٥).

(١٥٢) تحتمله عبارة سيبويه، ونقل أبو حيان عن ابن هشام الخضراوي نسبته إلى الجماعة، وهذا التعليل هو اختيار ابن الشجري وابن الضائع. ينظر: سيبويه (٢/ ٢٧٤، ٢٧٥) وابن الشجري (٢/ ٥٢٨) وأبو حيان: التذييل والتكميل (٥/ ٢٢٧).

(١٥٣) وهو مذهب ابن السيد البطليوسي في المسائل والأجوبة ص٥٢/ ب و٥٣أ، ونقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر (٣/ ٥٧١).

(١٥٤) وهو مذهب العكبري وابن مالك والسمين، ينظر: التبيان (١/ ١٣٢) وابن مالك: شرح التسهيل (٢/ ٢٨٥) والسمين (٢/ ١٩٧).

(١٥٥) الأولى أن يكون تقدير الخبر: لا إلهَ (حقٌّ) أو (بحقٍّ) أو (باستحقاق) ليكون التقدير محقّقًا لمقصود التوحيد. ينظر: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٢٢، ١٢٣، والقرافي ص٣٩٥، والزركشي ص٧٤، ٧٥.

(١٥٦) ينظر: ابن الصائغ ص٢٥.

(١٥٧) هذا الاعتراض للأبذي في شرح الجزولية ص١١، أصله للمبرد، أورده وقال قبله (فإن قال قائل:...) في المقتضب (٤/ ٣٩٥)، ونسبه السيرافي في شرح الكتاب (٣/ ٥١) إلى ثعلب، وتبعه في ذلك كثير من النحاة، ونسبه ابن الخباز في ابن الخباز ص٢١٧ إلى الكسائي والفراء، وينظر أيضًا في: ابن الصائغ ص٢٥.

(١٥٨) ينظر هذا الجواب في: الجرجاني (٢/ ٧٠٥)، وفي ابن الصائغ ص٢٥، ٢٦ منسوبًا إلى ابن عصفور.

(١٥٩) وجاءت في ثمانية مواضع أخرى من القرآن الكريم، هي: الأعراف: ٦٥، ٧٣، ٨٥، وهود: ٥٠، ٦١، ٨٤، والمؤمنون: ٢٣، ٣٢.

(١٦٠) وهم القراء السبعة غير الكسائي، ينظر: القيرواني (١/ ٤٦٧).

(١٦١) ذهب إليه القرطبي في تفسيره القرطبي (١/ ١٠٣)، وينظر في: ابن الصائغ ص٢٩، ٣٠، والزركشي ص٧٦-٨١.

(١٦٢) في الأصل (قبل).

(١٦٣) في الأصل (إلًا).

(١٦٤) ينظر: الكتاب (٢/ ٢٧٥).

(١٦٥) الإمام أستاذ الأئمة، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي، المتوفى سنة ٧٤٥هـ، صاحب البحر المحيط، والتذييل والتكميل، وارتشاف الضرب. ينظر: السيوطي: بغية الوعاة (١/ ٢٨٠- ٢٨٥) والزركلي (٧/ ١٥٢).

(١٦٦) في أبو حيان: البحر المحيط (١/ ٦٣٧)، وقال ناظر الجيش في ناظر الجيش (٣/ ١٤٢٨): إنه الأقرب.

(١٦٧) أبو علي، عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي الأزدي، المتوفى سنة ٦٤٥هـ، له التوطئة وشرح المقدمة الجزولية الكبير. ينظر: السيوطي: بغية الوعاة (٢/ ٢٢٤، ٢٢٥) والزركلي (٥/ ٦٢).

(١٦٨) حققه د. حماد بن محمد الثمالي بعنوان (حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين) وحصل به على درجة الماجستير، من كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، عام ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م. ولم أجد هذا القول فيه، وينظر هذا النقل عنه عند ابن الصائغ في المرقاة ص٣٠، ٣١، ونص فيه أيضًا على أن ابن عمرون نقل هذا القول عن الزمخشري في حواشيه على المفصل، قال "وإن كان في المفصل غيره".

(١٦٩) أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر بن محمد، المتوفى سنة ٥٣٨هـ، الإمام الكبير صاحب الكشاف، والمفصَّل، وأساس البلاغة، والفائق. ينظر: السيوطي: بغية الوعاة (٢/ ٢٧٩، ٢٨٠) والزركلي (٧/ ١٧٨).

(١٧٠) أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي، الأصولي الفقيه النحوي، المتوفى سنة ٦٤٦هـ، صاحب المقدمتين: الكافية في النحو، والشافية في الصرف. ينظر: السيوطي: بغية الوعاة (٢/ ١٣٤، ١٣٥) والزركلي (٤/ ٢١١).

(١٧١) الأوسط، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، المتوفى سنة ٢١٥هـ، الإمام المتقدم المشهور صاحب سيبويه، له معاني القرآن. ينظر: التنوخي ص٨٥- ٩٠، والزركلي (٣/ ١٠١، ١٠٢)، ومذهبه المذكور هو مذهب المبرد وجماعة، قاله ابن فلاح في المغني (٣/ ٢٧٨) وحرر المسألة فيه.

(١٧٢) ينظر: الكتاب (٢/ ٢٧٥).

(١٧٣) مضمون هذا الكلام في أبو حيان: البحر المحيط (١/ ٦٣٧) وقد نقل المؤلف عبارة السمين الحلبي عنه في الدر المصون (٢/ ١٩٧).

(١٧٤) ينظر: ابن الحاجب (١/ ١٨٥).

(١٧٥) في الأصل (لأنه) وما أثبتُّه أولى.

(١٧٦) أي: في المسألة التي أجاز فيها ذلك، قال سيبويه في كتابه (٢/ ١٦٠) "فإذا قلت: كم جريبًا أرضك؟، فـ (أرضُكَ) مرتفعةٌ بـ (كم) ؛ لأنها مبتدأة، و(الأرض) مبنية عليها، فالمسوِّغ عنده في هذه المسألة هو الاستفهام، وقاس عليها المجيب كلمة الشهادة في هذا الموضع؛ لأن المسوغ فيها النفي، ولا فرق بين الاستفهام والنفي في ذلك.

(١٧٧) هذا الجواب لابن الصائغ في المرقاة ص٣٣.

(١٧٨) هذا الجواب لابن الصائغ في المرقاة ص٣٤.

(١٧٩) ينظر: ابن الصائغ ص٣٤.

(١٨٠) ظاهر كلام ابن الصائغ في المرقاة ص ٣٦، ٣٧ أنَّ هذا القول له؛ إذ قال بعد إيراده "وشجعني على ذلك... " وقال "قال لي بعض الفضلاء من أهل العصر، وقد عرضتُ ذلك عليه... "، وورد هذا القول غير منسوب في ناظر الجيش (٣/ ١٤٣٣).

(١٨١) زيادة لا بدَّ منها.

(١٨٢) لم أجد لسيبويه في منع ذلك نصًّا، ولكن يُفهَم منعه عنده وعند جمهور النحاة من نسبة إجازته إلى الأخفش والفراء لا غير في: ابن السرَّاج (١/ ٢٥٦) وابن الحاجب (١/ ١٦٢) وابن مالك: شرح الكافية (١/ ٤٧٨) والرضي (القسم١: ١/ ٢٥٣).

(١٨٣) هذان الاعتراضان لابن الصائغ في المرقاة ص٣٧.

(١٨٤) والفراء، ينظر: ابن السرَّاج (١/ ٢٥٦) وابن الحاجب (١/ ١٦٢) وابن مالك: شرح الكافية (١/ ٤٧٨) والرضي (القسم١: ١/ ٢٥٣).

(١٨٥) هذا الجواب لابن الصائغ في المرقاة ص٣٧.

(١٨٦) ابن كيسان وابن مالك، ولكن ابن كيسان يرى أن حذف أحسن من إثباته، وأما ابن مالك فيجيز الحذف بقلة. ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٦٣) وأبو حيان: ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٤) وابن الصائغ ص٣٧، والسيوطي: همع الهوامع (٢/ ٢٠٤).

(١٨٧) جزء من ذِكرٍ كان يقوله الرسول ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع، ودبر كل صلاة، ينظر: البخاري (كتاب الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة، رقم الحديث ٨٤٤) ومسلم (كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، رقم الحديث ٤٧٧).

(١٨٨) وهم الجمهور. ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٠٤) والسيوطي: همع الهوامع (٢/ ٢٠٤).

(١٨٩) ينظر مضمون هذا الجواب في ابن الصائغ ص٣٧.

(١٩٠) في رسالة صغيرة أملاها وقيدها عنه بعض طلابه، حقّقت غير مرة، تنظر في: الدالي (٣/ ١٩٩-٢١٤).

(١٩١) ينظر هذا الاعتراض في ابن الصائغ ص٣٦ وناظر الجيش (٣/ ١٤٣٢).

(١٩٢) نقل الأعلم في النكت (١/ ٦٢٥، ٦٢٦) عن المبرد أن المازني أجاز هذا الوجه، وأجازه الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٣٦) وعدًّا الرفع أجود منه، وذهب إليه الأبذي في شرح الجزولية ص١١، وجعله راجحًا لما فيه من المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه، ونسبه ابن الصائغ في المرقاة ص ٣٨ إلى جماعةٍ، ذكر منهم الأبذي.

(١٩٣) علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٨٠هـ، لم يصل إلينا من كتبه إلا شرح المقدمة الجزولية. ينظر: السيوطي: بغية الوعاة (٢/ ١٩٩).

(١٩٤) نقل ابن الصائغ في المرقاة ص٣٧ هذا النص عن الأبذي بتصرف يسير، وقال إنه قاله في شرح الكراسة. وهو مفقود، ومضمون هذا النص في الأبَّذي ص١١.

(١٩٥) ينظر: الأبَّذي ص١٠، ١١ وابن الصائغ ص٣٨.

(١٩٦) نقل الأعلم في النكت (١/ ٦٢٥، ٦٢٦) عن المبرد أن المازني أجاز هذا الوجه، وينظر في: ابن الصائغ ص٣٩، وناظر الجيش (٣/ ١٤٣٣، ١٤٣٤).

(١٩٧) ينظر: الأبَّذي ص١١، وابن الصائغ ص٣٩.

(١٩٨) قوله (إن كانَ عامِلًا ظَهَرَ نَصبُهُ) يشمل: المضاف والشبيه بالمضاف؛ لأنَّ المضاف عاملٌ في المضاف إليه، ولكنه مثَّل هنا للشبيه بالمضاف لا غير.

(١٩٩) أي: أفراد النكرة التي دخلت عليها (لا).

(٢٠٠) في الأصل (وترفع).

(٢٠١) سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس، جد طرفة بن العبد، من حماسية له مشهورة، ينظر: أبو تمام: ديوان الحماسة (١/ ١٣٧) وكتاب الحماسة بتفسير ابن فارس ص١٥٩ وكتاب الحماسة بترتيب الأعلم الشنتمري (١/ ١٠٦)، والمرزوقي (١/ ٥٠٠) والتبريزي: شرح الحماسة (٢/ ٢٩).

(٢٠٢) في الأصل (تيارنا) وهو تحريف واضح.

(٢٠٣) استشهد به على إعمال (لا) عمل ليس عند بعض العرب سيبويه في الكتاب في موضعين، هما (١/ ٥٨) و (٢/ ٢٩٦)، ثم لا يكاد يخلو كتاب نحوٍ من الاستشهاد به على ذلك، والرواية عند سيبويه في الموضع الأول (من فرَّ) وفي الثاني (من صدَّ)، والثانية أكثر ورودًا عند أهل النحو واللغة.

(٢٠٤) في الأصل: براحان فيه لا براح لي براحان.

(٢٠٥) ينظر: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٢٦، ١٢٧.

(٢٠٦) في الأصل (الموحدة للجنس) والصواب ما أثبتُّه.

(٢٠٧) من حديث للرسول ﷺ رواه البخاري ومسلم، ينظر: البخاري (كتاب التفسير، الباب السابع من سورة الأنعام، رقم الحديث٤٦٣٤، والباب الأول من سورة الأعراف، رقم الحديث٤٦٣٧) ومسلم (كتاب التوبة، باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش، رقم الحديث ٢٧٦٠).

(٢٠٨) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل (٥/ ٢٣٩).

(٢٠٩) نسب هذين الشطرين إلى حاتم الطائي: ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٦)، وخطأه الغُندِجانيُّ في فرحة الأديب ص ١٢٥، ١٢٦، وشنَّع عليه، ونقل الزمخشري الشطر الثاني منه في المفصل ص٥٩ ونسبه إلى حاتم، وعقَّب عليه ابن يعيش في (١/ ٢٦٥) بقوله "وما أظنه له"، وقد وضعهما يحيى بن مدرك الطائي في شرحه لديوان حاتم ص ١٤٢ ممَّا نسب لحاتمٍ وليس له. وجاء في شرح شواهد الإيضاح المنسوب إلى ابن بري ص٢٠٥، وفي ابن يعيش (١/ ٢٦٥): نقل نسبة هذين الشطرين إلى أبي ذؤيب الهذلي عن الجرمي، وقال أبو علي القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٧١): "ولم أرهما في شعره"، ونص العيني في المقاصد النحوية (٢/ ٨١٩) على أن ذلك غلط من الجرمي. ونسبهما ابن قتيبة في الشعر والشعراء (١/ ٢٤٥)، والأصفهاني في الأغاني (١٧/ ٢٤٥)، والغندجاني في فرحة الأديب ص ١٢٦، والأعلم الشنتمري في تحصيل عين الذهب ص٣٥٢، والعيني في المقاصد النحوية (٢/ ٨١٩) إلى رجل من بني النَّبيت بن قاصد دون ذكر اسمه، وكذلك فعل القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٧١)، إلا أنه قال إن اسمه: عمرو بن مالك بن الأوس، قال: "والنَّبيت حيٌّ من الأنصار". وهذا الأخير والله تعالى أعلم هو الصواب، يدل على ذلك الخبر الذي يرد هذا الشعر في سياقه، وهو خبر لا يكاد يخلو منه كتابٌ ذكر حاتمًا وشعره وأخباره، وملخصه أن حاتمًا صادف النابغة الذبياني ورجلا من بني النبيت عند ماوية بنت عَفزَر، فقالت لهم "انقلبوا إلى رحالكم، وليقل كلُّ واحدٍ منكم شعرًا يذكر فيه فعاله، فإني أتزوج أكرمكم وأشعركم"، فقال كلٌّ منهم أبياتًا يفاخر فيها صاحبيه، ويذكر فيها فعاله وفعال قومه، فقال النَّبيتي أبياتًا منها هذان الشطران.

(٢١٠) في الأصل (حرمًا)، وهو تحريف، و الحَرف المصرَّمة هي الناقة مقطوعة اللبن لقلة المرعى.

(٢١١) أثبت سيبويه البيت بهذه الصورة في الكتاب (٢/ ٢٩٩)، وتناقله كثير من النحاة من بعده، والحق أنه ملفق من بيتين، هما:

ورد جازرهم حرفًا مصرَّمةً في الرأس منها وفي الأنقاء تمليحُ

إذا اللقاحُ غدت ملقى أصرَّتها ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ

هكذا رواية أهل الأدب، كابن قتيبة في الشعر والشعراء (١/ ٢٤٥)، والأصفهاني في الأغاني (١٧/ ٢٤٥)، وقد تنبه بعض النحاة إلى التلفيق في هذا الشاهد فصوبوه، كالخوارزمي في التخمير (١/ ٢٩٢، ٢٩٣)، والقيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٧١)، والعيني في المقاصد النحوية (٢/ ٨١٩).

(٢١٢) ينظر: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٢٢ والتفسير الكبير (٤/ ١٩٢، ١٩٣).

(٢١٣) تنظر هذه الاعتراضات في: ابن يعيش (١/ ٢٦٥، ٢٦٦) ابن فلاح (٣/ ٢٨٣) وابن الصائغ ص٢٩، ٣٠ وناظر الجيش (٣/ ١٤٣٠، ١٤٣١) والراعي الأندلسي ص٥٦-٥٨.

(٢١٤) أبو بكر، عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد، الإمام المعروف، المتوفى سنة ٤٧١هـ، صاحب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، والمقتصد في شرح الإيضاح، والتكملة للفارسي. ينظر: الأنباري: نزهة الألباء ص٣١٤، والزركلي (٤/ ٤٨/ ٤٩).

(٢١٥) لم أجد هذا النص في شيء من كتب الجرجاني.

(٢١٦) ينظر: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٢٤ والتفسير الكبير (٤/ ١٩٢، ١٩٣)، والمفهوم عند الأصوليين: هو ما يفهم من اللفظ في غير محل المنطوق، وهو قسمان: مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة، وفي الاستدلال بهما خلاف، ينظر في: آل تيمية (١/ ٦٧٣-٧٠٦).

(٢١٧) ينظر: الزركشي ص٧٦-٨١.

(٢١٨) ينظر: ابن يعيش (٢/ ٧٠-٧٤) والقرافي ص٣٣١-٣٤٥ وأبو حيان: التذييل والتكميل (٨/ ٣٨٢-٣٠٢).

(٢١٩) قال في الكتاب (٢/ ٣٣٤): "وإذا قال: (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ) فأنت بالخيار، إن شئت جعلت (إلا زيدٌ) بدلًا، وإن شئت جعلته صفةٌ.

(٢٢٠) ينظر: القرافي ص٣٤٥.

(٢٢١) الكميت بن زيد الأسدي، ينظر: أبو رياش ص ٥٠.

(٢٢٢) استشهد به على ذلك المبرد في المقتضب (٤/ ٣٩٨) والكامل (٢/ ٦١٤) ثم لا يكاد كتابٌ في النحو يخلو منه، ورواية عجز هذا البيت عند المبرد وعند أبي رياش ص٥٠، وعند معظم المتقدمين والمتأخرين (وما لي إلا مَشعَبَ الحق مشعبُ) فأما الرواية التي أثبتها ابن هشام في أوضح المسالك (٢/ ٢٣٤) وبعض المتأخرين بعده.

(٢٢٣) في الأصل (لِما).

(٢٢٤) وهو قول جمهور العلماء من الشافعية والمالكية والحنابلة، وطائفة من المحققين الأحناف. ينظر: أوزيقان ص١٥٥، ١٥٦، وينظر أيضًا: القرافي ص٥٤٩-٥٦٨.

(٢٢٥) في الأصل (توحيد).

(٢٢٦) تنظر هذه الحجة في: أوزيقان ص١٧٣-١٧٥.

(٢٢٧) يقصد: الأحناف، وهو حنفي المذهب.

(٢٢٨) ينظر: أوزيقان ص١٥٦-١٦٢.

(٢٢٩) ينظر: أوزيقان ص١٩٧، ١٩٨.

(٢٣٠) أي عن احتجاج جمهور الفقهاء.

(٢٣١) ينظر: أوزيقان ص١٧٥-١٧٨.

(٢٣٢) ينظر: أوزيقان ص١٦٧، ١٦٨.

(٢٣٣) في الأصل: الإثبات لذلك الشيء. ثم عدَّله الكاتب نفسه على الحاشية بهذا الشكل الذي أثبتُّه.

(٢٣٤) ينظر: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٢٧، ١٢٨، والزركشي ص٨١-٨٣.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- آل تيمية، عبدالسلام بـن تيميـة (ت٦٥٢هـ/ ١٢٥٤م) وولـده: عبـدالحليم بـن عبدالسـلام (ت٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م) وحفيده: أحمد بن عبدالحليم (ت٧٢٨هـ/ ١٣٢٨م)، المسوَّدة في أصول الفقه، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. أحمـد بن إبراهيم الذروي، الطبعة الأولى، دار الفضيلة، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- الأَبَّذي، أبو الحسن علي بن محمد (ت٦٨٠هـ/ ١٢٨١م) شرح الجزولية (من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيـف الهمزة) دراسة وتحقيق: معتاد بن معتق بن عاقل الحربي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.
- الأزهري، خالد بن عبدالله (ت: ٩٠٥هـ/ ١٥٠٠م) التصـريح بمضـمون التوضـيح، دراسـة وتحقيـق: د. عبـدالفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، الجزء الأول: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، وبقية الأجزاء: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد (ت: ٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م) فاتحة الإعراب بـإعراب الفاتحـة، تحقيـق وتعليـق: أ. د. محسن بن سالم العميري، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- إسماعيل باشا (ت: ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت: ٣٥٦هـ/ ٩٦٧م) الأغـاني، الطبعـة الأولى، دار إحيـاء الـتراث العربـي، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: د. محمـد محمـد حسـين، الطبعـة السـابعة، مؤسسـة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- الأعلم، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بـن سـليمان (ت: ٤٧٦هـ/ ١٠٨٤م) (ت: ٤٧٦هـ/ ١٠٨٤م):

١. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، حققه وعلق عليه: د.زهير عبدالمحسن سـلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م

٢. النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، الطبعة الأولى، معهد المخطوطـات العربيـة (المنظمـة العربية للتربية والثقافة والعلوم) الكويت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ/ ١١٨٢م).

١. الإنصاف في مسائل الخلاف بـين النحـويين البصـريين والكـوفيين، تحقيـق: محمـد محيـي الـدين عبدالحميـد، المكتبـة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢. نجدة السُّؤَّال في عمدة السؤال، حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبدالتواب، الطبعة الأولى، دار عمَّار، عمَّان، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٣. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- أوزيقان، د. أكرم بن محمد، الاستثناء عند الأصوليين، الطبعة الثانية، الرياض، دار المعراج الدولية، ١٤١٨هـ.

- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م) صحيح البخاري، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- ابن بري، أبو محمد عبدالله (ت: ٥٨٢هـ/ ١١٨٧م) شرح شواهد الإيضاح، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبدالملك (ت: ٥٧٨هـ/ ١١٨٣م) الصلة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

- البغدادي، عبدالقادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. نبيل محمد طريفي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- البنا، د. محمد إبراهيم (ت: ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م) أبو القاسم السُّهيلي ومذهبه النحوي، الطبعة الأولى، دار البيان العربي، جدة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- البكري، أبو عُبيد عبدالله بن عبدالعزيز (ت: ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م) سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه: عبدالعزيز الميمني، دون معلومات.

- التبريزي، الخطيب أبو زكريا يحيى بن علي (ت: ٥٠٢هـ/ ١١٠٩م).

١. تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق: د. فوزي عبدالعزيز مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م.

٢. شرح ديوان الحماسة، عالم الكتب، بيروت.

- ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف (ت: ٨٧٤هـ/ ١٤٧٠م):

١. الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق وتقديم: فهيم محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، حققه ووضع حواشيه: د. محمد محمد أمين، الجزآن الأول والثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.

- أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي (ت: ٢٣١هـ/ ٨٤٦م):

١. ديوان الحماسة، ، مطبعة التوفيق، مصر، ١٣٢٢هـ.

٢. كتاب الحماسة، بتفسير: أبي الحسن أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م) تحقيق: د. هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٩٥م.

٣. كتاب الحماسة، بترتيب: الأعلم الشنتمري، أبي الحجاج يوسف بن سليمان بـن عيسـى (ت: ٤٧٦هـ/ ١٠٨٤م)، دراسة وتحقيق: د. مصطفى عليان، الطبعة الأولى، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ.

- التميمي، أبو طاهر محمد بن يوسف بن عبدالله (ت: ٥٣٨هـ/ ١١٤٤م) المسلسل في غريب لغة العرب، قـدم لـه وحققه وعلق عليه: الأستاذ محمد عبد الجـواد، وراجعـه: الأسـتاذ إبـراهيم الدسـوقي البسـاطي، وزارة الثقافـة والإرشاد القومي، مصر، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م

- التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمـد المعـري (ت: ٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م) تـاريخ العلمـاء النحـويين، تحقيـق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبـدالرحمن (ت: ٤٧٤هـ/ ١٠٨٢م) المقتصـد في شـرح الإيضـاح، تحقيـق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م):

١. سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليـم النجـار، ود. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت: ٦٤٦هـ/ ١٢٤٩م) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيـق: أد. إبـراهيم محمد عبدالله، الطبعة الثانية، دار سعد الدين، القاهرة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

- حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ/ ١٠١٤م) المسـتدرك علـى الصـحيحين، تحقيـق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

- ابن حبَّان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت: ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م) صـحيح ابـن حبـان بترتيـب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- أبو حيَّان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ/ ١٣٤٥م):

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمـد، الطبعـة الأولى، مكتبـة الخـانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢. البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ورفاقه، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه: أد. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، الجزء الخامس: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، والجزء الثامن: ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت: ٤٢٧هـ/ ١٠٣٥م) الكشف والبيان: المعروف بتفسير الثعلبي، دراسة وتحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- ابن الخباز، أبو العباس أحمد بن الحسين الموصلي (ت: ٦٣٩هـ/ ١٢٤٢م) توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد (ت: ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الجزء الثالث: ١٩٠٠م، والجزء الرابع: ١٩٧١م.
- الحموي، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله (ت: ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م) معجم الأدباء، تحقيق: د.إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
- ابن حنبل، أحمد (ت: ٢٤١هـ/ ٨٥٥م) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الخوارزمي، صدر الأفاضل أبو محمد القاسم بن الحسين (ت: ٦١٧هـ/ ١٢٢١م) التخمير: شرح المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- الداري، تقي الدين بن عبدالقادر التميمي (ت: ١٠١٠هـ/ ١٦٠٢م) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، الجزء الثاني، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الدالي، د. محمد أحمد، الحصائل في علوم العربية وتراثها ، الطبعة الأولى، دار النوادر، دمشق، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت: ٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م).

١. التفسير الكبير (تفسير الفخر الرازي: مفاتيح الغيب)، الطبعة الأولى، دار الفكر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢. شرح أسماء الله الحسنى، راجعه وقدم له وعلق عليه: طه عبد الرءوف سعد، الطبعة الأولى، المكتبة الأزهرية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١١م.

- الراعي الأندلسي، أبـو عبـدالله محمـد بـن إسماعيـل (ت: ٨٥٣هـ/ ١٤٤٩م) الأجوبـة المرضـية عـن الأسـئلة النحوية، دراسة وتحقيق: سلامة عبدالقادر المراقي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ.
- الراغب، الحسين بن محمد الأصفهاني (ت: ٤٢٥هـ/ ١٠٣٤م) مفردات ألفاظ القـرآن، تحقيـق: صـفوان عـدنان داوودي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي (ت: ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م) شـرح الرضـي لكافيـة ابـن الحاجـب، القسـم الأول، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظـي، الطبعـة الأولى، عمـادة البحـث العلمـي بجامعـة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- أبو رياش، أحمد بن إبراهيم القيسي (ت: ٣٣٩هـ/ ٩٥١م) شرح هاشميات الكميت بن زيـد الأسـدي، تحقيـق: د. داود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الزبيدي، المرتضى أبو الفيض محمد بن محمد (ت: ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م) تـاج العـروس مـن جـواهر القـاموس، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت: ٣١١هـ/ ٩٢٤م).

١. تفسـير أسمـاء الله الحسـنى، تحقيـق: أحمـد يوسـف الـدقاق، الطبعـة الخامسـة، دار المـأمون للتراثـ دمشـق، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٢. معاني القرآن وإعرابه، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.

- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت: ٣٤٠هـ/ ٩٥٢م).

١. اشتقاق أسماء الله، تحقيق: أد. عبد الحسين المبارك، الطبعة الأولى، دار الفكر، البصرة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
٢. أمالي الزجاجي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دون معلومات
٣. مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- الزركشي، بدر الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت: ٧٩٤هـ/ ١٣٩٢م) معنى لا إله إلا الله، الطبعـة الثالثـة، دراسة وتحقيق وتعليق: علي محيي الدين علي القره داغي، بيروت، دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ.
- الزركلي، خير الدين (ت: ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م) الأعلام، الطبعة الرابعة عشرة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩م.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد (ت: ٥٣٨هـ/ ١١٤٤م):

١. الفائق في غريب الحديث والأثر، ، تحقيق: علي محمد البجـاوي، ومحمـد أبـو الفضـل إبـراهيم، الطبعـة الثانيـة، دار المعرفة، لبنان.

٢. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وضبطه وصححه: محمد عبدالسلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٣. المفصل في صنعة الإعراب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- السبكي، تاج الدين أبو نصر عبدالوهاب بن علي الثعلبي (ت: ٧٧١هـ/ ١٣٧٠م) طبقات الشافعية الكبرى، ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٤١٣هـ.
- السَّخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت: ٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م).

١. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٢. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت.

- ابن السرَّاج، أبو بكر محمد بن سهل (ت: ٣١٦هـ/ ٩٢٩م) الأصول في النحو، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ابن سعد الخير، أبو الحسن علي بن إبراهيم البلنسي الأنصاري (ت: ٥٧١هـ/ ١١٧٥م) طرر الوقشي والبطليوسي على كامل المبرد، دراسة وتحقيق: حمد بن عبدالله الزائدي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٧هـ.
- السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (ت: ٢٧٥هـ/ ٨٨٨م) شرح أشعار الهذليين، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤هـ/ ٨٥٨م) إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة.
- السمين، أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد الحلبي (ت: ٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، الجزء الثالث: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت: ٥٨١هـ/ ١١٨٦م) نتائج الفكر في النحو، حققه وعلق عليه: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ/ ٧٩٧م) كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

- ابن السيد، أبو محمد عبدالله بن محمد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ/ ١١٢٨م) المسائل والأجوبة، مصورة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقمها (١٦٦١-ف) عن نسخة دار الكتب المصرية (٥٠١٠٩ تيمور).
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: ٤٥٨هـ/ ١٠٦٦م) المخصص، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت: ٣٦٨هـ/ ٩٧٩م) شرح كتاب سيبويه: المخطوط: مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية (١٣٧نحو) والمطبوع: تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزُبان (ت: ٣٨٥هـ/ ٩٩٥م) شرح أبيات سيبويه، حققه: د. محمد علي الريح هاشم، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال (ت: ٩١١هـ/ ١٥٠٥م).

١. الأشباه والنظائر في النحو، الجزء الثالث: تحقيق: إبراهيم محمد عبدالله، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٣. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم وزميليه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الجزء الثاني: تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي (ت: ٥٤٢هـ/ ١١٤٨م) أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- ابن الصائغ، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت: ٧٧٦هـ/ ١٣٦٥م) المرقاة في إعراب لا إله إلا الله، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، عمَّان، دار عمار، ٢٠٠٢م.
- الضبِّي، المفضل بن محمد الضبي (ت: ١٦٨هـ/ ٧٨٤م) المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة السادسة، بيروت.
- ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي (بعد٨٨٠هـ/ ١٤٧٥م) اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت: ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) التحرير والتنوير، الطبعة الأولى، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- العسقلاني، ابن حجر أحمد بن علي بن محمد (ت: ٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م).

١. إنباء الغمر بأنباء العمر، ، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الجزء الثاني: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، الجزء الرابع: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢. ذيل الدرر الكامنة، تحقيق: د. عدنان درويش، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٣. رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: د. علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة

٤. المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تحقيق: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت: ٦٦٩هـ/ ١٢٧١م) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ/ ١٢٢٠م).

١. التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

٢. اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى (ت: ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م).

١. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار الطباعة المنيرية، بيروت.

٢. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) تحقيق: أد. علي محمد فاخر وزميليه، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

- ابن الغزِّي، أبو العلاء محمد بن عبدالرحمن (ت: ١١٦٧هـ/ ١٧٥٤م) ديوان الإسلام، تحقيق: سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

- الغُندِجاني، أبو محمد الأعرابي الملقب بالأسود (كان حيًّا سنة ٣٤٠هـ/ ٩٥٢م) فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، حققه وقدم له: د. محمد علي سلطاني، دار النبراس، دمشق.

- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: ٣٧٧هـ/ ٩٨٨م).

١. الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي لإسحاق الزجاج) تحقيق وتعليق: د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٣م.

٢. كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب) تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣. المسائل الشيرازيات، حققه: أد. حسن بن محمود هنداوي، الطبعة الأولى، كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٤. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ/ ٨٢٢م) معاني القرآن، دار السرور، الجزء الأول: تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، والجزء الثالث: تحقيق: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي.

- الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد (ت: ١٧٥هـ/ ٧٩٢م) العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- ابن فلاح، أبو الخير منصور بن فلاح اليمني (ت: ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م) المغني في النحو (من أول الكتاب إلى آخر باب أفعال المقاربة) تقديم وتحقيق وتعليق: د. عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩م.

- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت: ٨١٧هـ/ ١٤١٤م) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الجزء الثاني، تحقيق: أ. محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- ابن القاضي، أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي (١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م) درة الحجال في أسماء الرجال (ذيل وفيات الأعيان)، ، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت: ٣٥٦هـ/ ٩٦٧م) البارع في اللغة، تحقيق: هاشم الطعان، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.

- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم الدينوري (ت: ٢٧٦هـ/ ٨٨٩م).

١. أدب الكاتب، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد الدالي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٢. الشعر والشعراء، تحقيق وشرح: احمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن (ت: ٦٨٢هـ/ ١٢٨٣) الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: د. طه محسن، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٢هـ.

- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت: ٦٧١هـ/ ١٢٧٣م) الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- القيرواني: أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ/ ١٠٤٦م) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- القيسي، أبو علي الحسن بن عبدالله (ت: في القرن ٦هـ/ ١٢م) إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت: ٧٧٤هـ/ ١٣٧٣م) البداية والنهاية، عناية وتوثيق: عبدالرحمن اللاذقي ومحمد غازي بيضون، الطبعة الرابعة، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- كحالة، عمر رضا (ت: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م) معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الليثي، أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت: ٣٢٢هـ/ ٩٣٤م) الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، عارضه بأصوله وعلق عليه: حسين بن فيض الله الهمداني اليعربي الحرازي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والأبحاث اليمني، صنعاء، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- ابن مالك، أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت: ٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م).

١. شرح التسهيل، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٢. شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (ت: ٢٨٥هـ/ ٨٩٨م).

١. الكامل، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: د. محمد أحمد الدالي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢. المقتضب، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

- المرادي، ابن أم قاسم أبو محمد الحسن بن قاسم، (ت: ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: أد. عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (ت: ٤٢١هـ/ ١٠٣٠م) شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت: ٢٦١هـ/ ٨٧٥م) صحيح مسلم، الطبعة الأولى، دار طيبة، الرياض، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- المقريزي، أحمد بن علي (ت: ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م) درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، حققه وعلق عليه: د. محمود الجليلي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- ناظر الجيش، أبو عبدالله محمد بن يوسف بن أحمد (ت: ٧٧٨هـ/ ١٣٧٧م) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر ورفاقه، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق (ت: ٤٣٨هـ/ ١٠٤٧م) الفهرست، دار المعرفة، بيروت.
- الهروي، أبو الحسن علي بن محمد (ت: ٤١٥هـ/ ١٠٢٥م) الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف الأنصاري (ت: ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٢هـ/ ٩٤٤م) الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ/ ١٢٤٦م) شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.